جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: (تنظيم سياسي وإداري)

تأثير الفساد المالي على شرعية النخب الحاكمة في الجزائر

2000/ 2019

إعداد الطالبة:

مقدم آسيـــة

إشراف الأستاذ:

د/ بن كادي حسان

لجنة المناقشة

اسم و لقب الأستاذ	الصفة
د/ حيمر فتيحة	رئيسا
د/ بن كادي حسان	مشرفا
أ/عزلاوي	مناقشا

نوقشت يوم 2020/09/15

السنة الجامعية : 2020/2019م

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: (تنظيم سياسي وإداري)

تأثير الفساد المالي على شرعية النخب الحاكمة في الجزائر

2000/ 2019

إعداد الطالبة: مقدم آسيـــة

إشراف الأستاذ: بن كادي حسان

اسم و لقب الأستاذ	الصفة
د/ حيمر فتيحة	رئيسا
د/ بن كادي حسان	مشرفا
أ/عزلاوي	مناقشا

نوقشت يوم 2020/09/15

السنة الجامعية : 2020/2019

شكـــــر وعرفـــــان:

مصدقا لقول المصطفى صلى الله عليه وسلم:

" من لم يشكـــر الناس لم يشكـــر الله"

فالعرفان بالجميل يقضي وفاء أهل الفضـــل وبه أتقدم

بجزيل شكـــري وفائق تقديري واحترامي لأساتذي المشرف

" بن كادي حسان " لقبوله الإشراف على إعداد هذا العمل وتوجيهه

فله مني أسمى عبارات الشكر والعرفان، كما اخص الشكر للوالدين

الكريمين اللذان كانا سندا لي طوال مشواري الدراسي

فيارب احفظهما لي وبارك فيهما، كما لا أنسى كل من ساهم من

قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة واعترافا

بجميلهم أوجه لهم خالص الشكر والامتنان.

الإهـــــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد وهذا العمل المتواضع إلى من أوصى الرحمان ببرهما والإحسان إليهما فقال " وبالولدين إحسانا "

والى روح أختي الطاهرة رحمها الله وتغمدها برحمته الواسعة ورزقها الفردوس الأعلى " خديجة "

" والى جميع عائلتي، زملائي، أساتذتي الأفاضل،

إلى جميع أصدقائي

اهدي هذا العمل

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء حول الفساد المالي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2019/2000 حيث تم التطرق إلى بيان ماهية للفساد المالي وما يرتبط به من مفاهيم .

وقد تم تتبع مظاهر الفساد المالي من خلال قضايا الفساد الكبرى التي شهدتها الفترة المذكورة أعلاها وكيف كانت سببا في تأكل وفقدان شرعية النظام السياسي، و ستستخدم الدراسة جملة من المناهج والاقترابات أهمها المنهج الوصفي، منهج دراسة حالة، اقتراب نظرية النخبة .

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد المالي، الشرعية السياسية، النخب الحاكمة، رجال الأعمال، المشروعية، النخبة العسكرية.

Abstract:

The study aims to shed light on financial corruption in Algeria during the period between 2000-2019, where a statement of the nature of financial corruption and its related concepts were addressed. The manifestations of financial corruption have been traced through the major corruption cases in the aforementioned period and how they were the cause of the erosion and loss of the legitimacy of the political system.

Key words:

corruption, financial corruption, political legitimacy, ruling elites, businessmen, legitimacy, the military elite.

Sommaire:

L'étude vise à faire la lumière sur la corruption financière en Algérie au cours de la période $2000/2019$, car elle a été abordée pour expliquer ce que sont la corruption financière et ses concepts connexes. Les manifestations de corruption financière ont été retracées à travers les principaux cas de corruption de la période susmentionnée et comment elles ont été à l'origine de l'érosion et de la perte de légitimité du système politique.

Mots clés:

corruption, corruption financière, légitimité politique, élites dirigeantes, hommes d'affaires, légitimité, élite militaire.

مقدمـــــــــــة

مقدمـــــــة

يعد الفساد من المشاكل التي عرفتها البشرية منذ القدم فهو لا يخص مجتمع بعينه أو دولة بذاتها وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، فهو يعتبر ظاهرة سريعة الانتشار و التوزيع عبر الحدود الدولية، وله خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي، فهو يمس مختلف القطاعات الحيوية في القطاع العام والقطاع الخاص، إذ يحول ويعرقل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما له من نتائج خطيرة.

وفي دراستنا سنركز على الفساد المالي في الجزائر فهو متشعب ومتعدد الأوجه، إذ الجزائر لا تعيش في معزل عن كل هذا حيث تعاني كباقي الدول من الفساد حيث صرح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عام 1999 أن الجزائر دولة مريضة بالفساد، فقد أصبح الفساد المالي في الجزائر ظاهرة معقدة لأنه قد طال جميع المستويات من أعلى هرم السلطة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى أعلى الهرم، فستشرى الفساد في كل مفاصل الدولة الجزائرية.

فعلى الرغم من أن الجزائر تملك موارد طبيعية وبشرية إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ويرجع ذلك أساسا إلى الاستخدام غير الكفء وغير الرشيد للتلك الموارد نتيجة انتشار مختلف أشكال الفساد مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وأيضا يهدد شرعية النظام من خلال زعزعة ثقة المحكومين في الحكام.

أهمية وأهداف البحث:

أهمية الموضوع:

ـ تكمن أهمية البحث كون أن هذا الموضوع هو من مواضيع الساعة التي تشغل الرأي العام، وعليه يتوقع أن تقدم دراسة ظاهرة الفساد المالي تأثيره على شرعية النظام السياسي. أو بمعنى أخر استقرار نظامه السياسي.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث للتطرق لإبراز النقاط التالية:

ـ التعرف على ظاهر الفساد المالي وضبط مفهومه ومظاهره وأثاره.

ـ التعرف على الشرعية السياسية ومصادرها وأنواعها وأسباب فقدانها.

ـ التعرف على النخب الحاكمة، تعريفها، أنواعها.

ـ سرد أهم وأخطر قضايا الفساد في الجزائر خلال العشرون سنة الماضية.

ـ تآكل شرعية السياسية وتفكك النخبة الحاكمة.

مبررات اختيار الموضوع: ترجع الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع إلى اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية.

الاعتبارات الذاتية:

ـ ككل مواطن غيور على وطنه ويحمل روح المواطنة فان الباحث متأثر بواقع الفساد المالي في الجزائر وتفشيه في المجتمع، حيث حاول الباحث إبراز مدى خطورته على الدولة والمجتمع سواء في الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي.

ـ ميل الباحث لهذا النوع من المواضيع وخاصة انه يشغل الرأي العام خصوصا في الوقت الراهن.

ـ القناعة بضرورة الوقوف عند ظاهرة الفساد المالي وتشارك جميع الجهود للحد منه، وتبني إستراتيجية واضحة لعملية التنمية المستدامة.

الاعتبارات الموضوعية:

ـ تفشي ظاهرة الفساد في الجزائر وبلوغه أرقام قياسية مما جعله يهدد الاقتصاد العام.

ـ محاولة إعطاء نظرة ولو بسيطة حول خطورة الموضوع وتسليط الضوء على النخب الحاكمة وتسيرها للاقتصاد الوطني الجزائري.

ـ محاولة التعرف على أهم وابرز قضايا الفساد الكبرى والغوص فيها ودراسة تبعاتها على الدولة الجزائرية.

ـ إيضاح أهمية محاربة الفساد كأهم مصدر لكسب شرعية النخب الحاكمة وتقويتها، تماما كما تعد فضائح الفساد سببا في فقدان الشرعية وتأكلها.

الدراسات السابقة:

هناك قدر كبير من الدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت الفساد بمختلف إشكاله ومن بين هذه الدراسات مايلي:

1ـ أطروحة دكتوراه للباحثة فتيحة حيمر بعنوان **ظاهرة الفساد في الجزائر(1989 ـ 2013)** دراسة وصفية تحليلية، حيث تعرضت الباحثة إلى ظاهرة الفساد في الجزائر، و الكشف والتحليل لبعض الفواعل والأطراف المحلية والخارجية التي لها يد في الظاهرة، بالإضافة إلى التطرق لبعض ملفات وقضايا فساد الكبيرة التي أثارت الرأي العام في الجزائر وكلفت الدولة خسائر كبيرة من مبالغ مالية ضخمة.

2ـ رسالة ماجستير للباحثة مجبور فازية بعنوان **إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر،** حيث تعرضت الباحثة في دراستها إلى ماهية الفساد وظاهر الفساد في الجزائر بين عدم الفاعلية وتفاقم الظاهرة.

3_ دراسة رياض الصيداوي في كتابه **نهاية زمن بوتفليقة، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر سنة 2019** الذي يوضح أسباب انهيار النخب الحاكمة في الجزائر بعد تفجير عدة قضايا فساد.

لقد تناولت العديد من الدراسات في هذا المجال اهتمام الباحثين من الناحية التطبيقية والنظرية، لما له من تأثير على جميع المجالات والأصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وهذا ما جعلنا نطلع على بعض الجوانب ونحيط بها في دراستنا هذه، بالإضافة إلى التطرق لأهم قضايا الفساد في فترة حكم بوتفليقة. وكذا إبراز أهم الشخصيات السياسية ورجال الأعمال المتورطين في قضايا الفساد

إشكالية البحث:

من المعروف أن لكل دراسة أكاديمية أو علمية مشكلة بحثية، وبهذا يهدف إلى تحليل وتفسير الظاهرة أو التنبؤ بمستقبلها، وبالنظر لما سبق تكمن إشكالية الدراسة فيمايلي:

_ كيف أثر الفساد المالي على شرعية النخب الحاكمة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000 /2019؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1_ ما علاقة الفساد المالي بفقدان الشرعية السياسية ؟

2_ ماهي أسباب استشراء الفساد المالي في الجزائر؟

3_ ماهي تداعيات انتشار الفساد المالي على الجهاز الحكومي ؟

حدود الإشكالية:

تهتم هذه الدراسة من حيث المجال المكاني بوحدة جغرافية وهي الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عاصمتها الجزائر مسحتها الجغرافية حوالي 381،741 كلم2، كثقاتها السكانية حوالي 44 مليون نسمة، واللغة العربية لغتها الرسمية والإسلام دينها.

من حيث الزمان فهي تشمل ظاهرة الفساد المالي في الفترة الممتدة بين 2000/ 2019.

وهي فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة التي بلغ فيها الفساد أعلى مستوياته وكان سببا رئيسيا في سقوط نظام بوتفليقة.

الفرضيات:

1_ يؤثر الفساد المالي تأثيرا جزئيا على شرعية النخب الحاكمة في الجزائر.

2_ ضعف المؤسسات الرقابية وعدم فاعليتها أدت إلى تزايد الفساد المالي في الجزائر.

3_ يؤدي تراجع وتذبذب المؤشرات الاقتصادية في الجزائر إلى انعدام ثقة المحكومين في الحكام.

الإطار المنهجي: استعملنا عدة مناهج علمية في دراستنا هذه نذكر اهمها

- **المنهج الوصفي:**

من خلال وصفنا للظاهرة محل الدراسة وصفا علميا من أجل تحديد ملامحها وصفاتها ، وقد اعتمدنا هذا المنهج في الفصل الأول والمتضمن الإطار النظري للدراسة من أجل وصف ظاهرة الفساد المالي و الشرعية والنخب الحاكمة.

❖ **منهج دراسة حالة:**

من خلال تتبعنا للظاهرة البحثية من خلال جمع البيانات وتحليلها ومسايرة المراحل والمراحل التي مرت بها للوصول إلى نتائج علمية دقيقة وساعدنا هذا المنهج في دراسة حالة الجزائر وظاهرة الفساد المالي وتأثيره على شرعية النخب الحاكمة فيها.

❖ **نظرية النخبة:**

من خلال دراسة للنخبة السياسية والنخبة العسكرية ونخبة رجال الاعتمال وعلاقة القوة في الدولة الجزائرية والدور الذي لعبته في ظاهرة الفساد المالي.

مصطلحات البحث: من خلال دراستنا هناك مصطلحات ذات أهمية وهى كالأتي:

- ✓ **الفساد المالي:** يتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة في تنظيمات الدولة ومؤسساتها مع مخالفة الضوابط والتعليمات الرقابية.
- ✓ **الشرعية السياسية:** مفهوم سياسي يعبر عن مدى قبول الشعب بإعطاء الحق في الحكم للقائمين على السلطة أو الحكومة التي تستند في وجودها إلى القواعد المحددة في الدستور أو في النظام.
- ✓ **النخبة الحاكمة:** هي جماعة تحكم ولكنها تقل عن الأغلبية فيما يتعلق بالحجم، فهي تضم مجموعة من الأفراد تسود خيارتهم على ما سواهم في التفصيلات المتعلقة بالمسائل السياسية والحيوية.

خطة البحث:

مقدمـــــــــة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفساد المالي، الشرعية السياسية والنخب الحاكمة.

المبحث الأول: مفهوم الفســـاد

المطلب الأول: تعريف الفساد وأنواعه

المطلب الثاني: تعريف الفساد المالي واهم مظاهره.

المطلب الثالث: أثار الفساد المالي.

المبحث الثاني: مفهوم الشرعية السياسية

المطلب الأول: تعريف الشرعية السياسية.

المطلب الثاني: مصادر الشرعية السياسية وأنواعها

المطلب الثالث: أسباب فقدان الشرعية السياسية.

المبحث الثالث: مفهوم النخب الحاكمة.

المطلب الأول: تعريف النخب الحاكمة.

المطلب الثاني: أنواع النخب الحاكمة

الفصل الثاني: مظاهر الفساد المالي وتأكل الشرعية في الجزائر 2000 / 2019.

المبحث الأول: واقع الفساد المالي في الجزائر.

المطلب الأول: مظاهر الفساد المالي في الجزائر

المطلب الثاني: أهم قضايا الفساد في الألفية الثالثة بالجزائر.

المبحث الثاني: مظاهر تآكل الشرعية السياسية في الجزائر.

المطلب الأول: الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في الحقبة الأخيرة.

المطلب الثاني: تفكك النخب الحاكمة في الجزائر.

خاتمـــــــة.

صعوبات البحث:

واجهت الباحثة مجموعة من الصعوبات نذكر منها قلة المراجع المتخصصة خاصة بعد فرض الحجر الصحي وإغلاق المكتبات بسبب جائحة فيروس كورونا، وكذلك يعتبر موضوع الفساد المالي في الجزائر موضوع شائك فكانت الدراسة من الصعب السيطرة على الموضوع بشكل كلي.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للفساد المالي والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

تمهيـــــد:

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة في الأمم ولا يكاد يخلو في عصر من العصور منه ، وهو سبب تخلف يصيب كل الأمة، وربما يكون الفساد أكبر المشكلات العالمية التي تجمع المؤسسات المحلية والدولية على اعتبارها العقبة الرئيسية أمام الإصلاح والتنمية والاستثمار.

انتشر هذا الداء في كثير من دول العالم كانتشار النار في الهشيم وخاصة في عالمنا العربي، فارتبط مفهوم الفساد بالأنظمة السياسية، ولا يقتصر على شعب دون آخر، و لكن يختلف حجمه من مجتمع إلى آخر حسب طبيعة النظام السياسي في ذلك المجتمع سواء أكان نظام استبدادي أو شمولي أو ديمقراطي فدرجته تختلف أيضا نتيجة اختلاف الثقافات وقيم المجتمع.

إن الفساد معضلة تمس الدولة فيؤثر على اقتصادها وعلى استقرار نظامها السياسي وفقدانها لشرعيتها السياسية مما يؤدي إلى سقوط نظامها من خلال عدم ثقة الشعب في نخبته الحاكمة وصناع القرار.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار لمفاهيمي للفساد ومختلف أنواعه وكذا مفهوم الشرعية السياسية وأنواع الشرعية وأسباب فقدانها أو أهم العوامل التي تجعل المحكومين يفقدون ثقتهم في السلطة وصولا إلى النخب الحاكمة مدلولها وأهم أنواعها.

المبحث الأول: مفهوم الفساد

المطلب الأول: تعريف الفساد وانواعه:

أولا: التعريف اللغوي للفساد:

ورد في كتب اللغة العربية عدة معان للفظ الفساد ومشتقاته ومن أهم تلك المعاني: أن المفسدة خلاف المصلحة وأفسده أباره آي جعله يفسد، وافسد المال إفسادا أخذه بغير حق و استفسد ضد استصلح وتفاسد القوم تدابروا وقطعوا الأرحام، والفساد مصدر وهو نقيض الصلاح كما سبق الذكر، واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى استعصى عليه، وجاء الفساد بمعنى الجذب والعطب والتلف و خروج الشيء عن كونه منتفعا به.

وردة كلمة الفساد ومشتقاته في القران الكريم أكثر من 50 موضعا بدلالات متعددة ومعاني مختلفة مقرونة بالإساءة والتدمير والتخريب والإتلاف في الأرض عامة، فالفساد هو كل المعاصي والمخلفات لإحكام الشريعة ومقاصدها، فيرى ابن كثير الفساد هو العمل بالمعصية وعلى ذلك هو كل مخالفة لنص شرعي أو اتفاق عرفي معتبر من أمثلة ذلك في قوله تعالى (وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) الآية (205) من سورة البقرة.

اي الخراب والانحراف.

وقوله تعالى (الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون) الآية (27) من سورة البقرة[1].

الفساد في اللغات الأجنبية:

الفساد في اللغة الانجليزية Corruption: فهو مشتق من الفعل اللاتيني Runper بمعنى الكسر،أي شيء تم كسره وهذا الشيء قد يكون أخلاقيا أو اجتماعيا أو قاعدة إدارية.

[1] محمد المدني بوساق، **التعريف بالفساد وصوره من والوجهة الشرعية** ، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، دت، ص، 5_7).

وللفساد مردفات عدة منهاcorruption deparvation perversion فساد خلقي، انحراف. [1]

الفساد في اللغة الفرنسة: للفساد دلالات ومترادفات منها Les Matieres المواد القابلة للفساد Des Mœurs بمعنى انحلال الأخلاق Corruption فساد، إفساد، إغواء فالمرادفات المشار إليها باللغة الفرنسية والانجليزية تحمل نفس الدلالة للفساد كانحلال.[2]

فهو سلوك قائم على استغلال المناصب العام والانحراف عن الواجبات والمهام المرتبطة به وذلك لتحقيق مصلحة خاصة مادية أو غير مادية من خلال القيام بإجراءات أو معاملات مخالفة للقوانين المعمول بها أو لا تتوافق مع مقتضيات تحقيق الصالح العام بصرف النظر عن الخضوع القائم لجزاءات قانونية .

التعريف الاصطلاحي للفساد: لدينا مجموعة من التعريف نذكر منها:

1_ منظمة الشفافية الدولية: هو سوء استخدام السلطة العامة بربح أو منفعة خاصة.[3]

2_ يعرفه الزمخشري: الفساد هو خروج الشيء عن حال استقامته وكونه منتفعا ونقيضه الصلاح وهو الحصول على الحالة المستقيمة النافعة.

3_ الفساد: هناك من يعرفه على انه سلوك إنساني يتمثل في تغليب المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.[4]

4_ الفساد: جريمة مبنية على الحساب والتخطيط والتفكير والتخطيط لا على العاطفة وهو بذلك عكس الاستقامة والنزاهة، وبكلمات أخرى فان الفساد اعتداء على حقوق المواطن التي تتضمنها

---

[1] أديبة فرح (وآخرون)، **معجم القاموس، قاموس عام لغوي علمي ، عربي انجليزي، انجليزي عربي ، المزدوج**، ط6،(بيروت: مكتب الدارسات والبحوث، دار الكتب العلمية، 2016، ص، 520).

[2] سهيل إدريس، **المنهل، قاموس فرنسي عربي** ، دار الأدب للنشر والتوزيع، دت، ص، 312).

[3] مصطفى يوسف كافي، **جرائم الفساد غسل الأموال السياحة الإرهاب الالكتروني المعلوماتية**، ط1 (دم: دار الرواد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص12).

[4] عبد الله محمد الجيوس، " **المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد**" ،2003/10/6، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية، ص05.

الشرائع الدينية والقانون الإنساني والقواعد الوطنية ويمكن النظر إليه كالداء المعدي الذي يبدأ من الفرد أو بعض الأفراد ليعم ضرره المجتمع بأكمله .

4_ الفساد: هو سوء استخدام السلطة الممنوحة لمنفعة خاصة والفساد يتمثل السلوك من جانب المسؤولين في القطاع العام سواء كانوا سياسين أو موظفين مدنيين والذين يثرون انفسهم أو المقربين منهم بواسطته بشكل غير مناسب و قانوني بإساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم.[1]

ثانيا: أنواع الفساد : للفساد عدة أنواع نذكر منها

1/الفساد السياسي: يمكن اعتماد "تعريف هيئة الأمم المتحدة" استغلال السلطة العامة للتحقيق مكاسب خاصة، أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين.[2]

الفساد السياسي هو إساءة استغلال المنصب العام، أو الموارد العمومية من طرف شخص الذي يشغل ذلك المنصب أو يراقب تلك الموارد سعيا منه لخدمة أهداف ومنافع خاصة، والتي تتعارض مع الأهداف المشتركة والمصلحة العامة بطرق معينه منحرفة عن القواعد القانونية والمعايير الأخلاقية السائدة في مجتمع ما وفي وقت ما،[3]الفساد السياسي بمعناه الأوسع بأنه إساءة استخدام

السلطة العامة الحكومية لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية.

وكل الأنظمة السياسية معرضة للفساد السياسي الذي تتنوع أشكاله.

ورغم أن الفساد السياسي يسهل النشاطات الإجرامية مثل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال فيدعمها ويحميها وتختلف ماهية الفساد السياسي من بلد إلى أخر ومن سلطة قضائية لأخرى فإجراءات التمويل السياسي تعد قانونية في بلد معين وقد تعتبر غير قانونية في بلد أخر.[4]

---

[1] إيناس عباس يونس الفتلاوي، **مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبيل مواجهته** ، دراسة نظرية.

[2] المؤتمر العربي الدولي، المرجع السابق، ص12).

[3] محمد حليم لمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر** ،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري)، 2003/2002، ص23.

[4] احمد شلبي، **الفساد السياسي أسبابه وطرق مكافحته سياسيا'إداريا'اقتصاديا'اجتماعيا**، ط1، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث،2012، ص08).

2/ الفساد الاقتصادي: هو اتخاذ المال المشبوه وسيلة للضغط أو التعاقد بغرض الحصول على منافع مادية أو أرباح ملموسة وهو تزوير الحقائق والوقائع الاقتصادية للغرض ذاته.[1] ، يتعلق هذا النوع بالممارسات المنحرفة والاستغلالية والاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الأعمال التي تستهدف إلى تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها وتحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف القواعد الحاكمة والمنظمة للمناخ الاقتصادي.[2]

3/ الفساد الإداري: هو سوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب خاصة، أو كما عرفته منظمة الشفافية الدولية هو إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة.

ومنهم من عرفه بأنه سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل، وقد يعود الفساد الإداري إلى سببين أساسين الأول في الرغبة للحصول على منافع شخصية والثاني محاولة التهرب من الكلفة الواجبة.[3]

4/ الفساد المالي: وهو ما نركز عليه في دراستنا هذه، فهناك عدة تعريفات للفساد المالي وسنحاول اختصار الأهم منها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تعريف الفساد المالي وأهم مظاهره

أولا/ تعريف الفساد المالي:

1_تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية: هو سوء استخدام النفوذ العام للتحقيق أرباح خاصة، وهو خروج عن القانون العام والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة.

---

[1] المؤتمر العربي الدولي، المرجع السابق، ص25.

[2] عبد الحفيظ مسكين، **محاضرات في الفساد وأخلاقيات العمل**، (مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية، جامعة جيجل: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016، ص19).

[3] طه فارس، **أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية**، دم، دت، ص 08.

2_تعريف صندوق النقد الدولي: يتمثل في الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي والإداري،[1]وكذا علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد.[2]

3_ تعريف البنك الدولي: هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء أو شركات أو عمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين.

كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.[3]

التعريف الإجرائي للفساد المالي: هو ذلك السلوك غير الأخلاقي و المتعارض مع القوانين والتشريعات المعمول بها باستغلال المنصب أو الوظيفة للتحقيق مكاسب شخصية بطرق غير شرعية ملحقة الضرر بالصالح العام.

هناك من يصنف الفساد حسب الحجم والانتشار والمظهر وسنبرز ذلك في الجدول الموضح أدناه

---

[1] نزار عبد الأمير تركي غانم، " **الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003**"، المؤتمر السنوي 2017.

College of law /univarsity of kerbala_ uokerbala.edu.iq

[2] احمد شلبي، المرجع السابق، ص، 16.

[3] إسماعيل الشطي(وآخرون) ، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، ط2 (بيروت: مركز الوحدة العربية، مارس 2004، ديسمبر 2004، ص، 80).

أنواع الفســـــــــاد

الفساد من حيث الحجم		الفساد من حيث الانتشار		الفساد من حيث المظهر				
صغير	كبير	محلي	دولي	سياسي	مالي	إداري	أخلاقي	اجتماعي
صغار الموظفين	كبار المسؤولين وزراء و ورؤساء دول	فساد داخل البلد الواحد	ضمن الاقتصاد الحر ترابط الشركات المحلية والدولية	إساءة استخدام السلطة العامة	سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة	الانحراف الإداري أو الوظيفي من خلال المنظمة	فقدان جوهر القيم والمبادئ الأخلاقية وانتشار السلوكيات الخاطئة	العادات والتقاليد والأعراف توفر مناخ ملائم للانتشار مظاهر المحسوبية وغيرها

الشكل رقم: (01)

***من إعداد الطالبة: مقدم آسية**

ثانيا/ مظاهر الفساد المالي:

1/الإسراف ونهب المال العام: تكمن في هدر وتبذير الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق والتي تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال تحت ذريعة المساعدات وتمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسميات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية.[1]

2/ الرشوة: عرف الفقه الرشوة بأنها متاجرة الموظف بأعمال وظيفته عن طريق طلب قبول أو تلقي ما يعرضه صاحب الحاجة مقابل أداء الخدمة أو الامتناع عن أدائها،[2] ويتطلب تحقيق الرشوة تفاعل بين طرفين (الراشي والمرتشي) الطرف الأول يمثل جانب العرض ويمثل أولئك الساعين

[1] مراد كريفار و محمد أمين بربي، "دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بلاشارة لحالة الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد: 17، السداسي الثاني، 2017، ص59.

[2] عبد الحفيظ مسكين، المرجع السابق، ص 23.

دوما للحصول على مزايا أو مصالح أو مكافئات أو مكاسب، والطرف الثاني يمثل لجانب الطلب وهم أصحاب المراكز والنفوذ والسلطة الذين يقدمون ميزة أو أفضلية و يسهلون الحصول على مكاسب شخصية.[1]

3/ المحاباة والمحسوبية: تظهر من خلال استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومحاسبيه دون وجه حق فهو فساد ناتج عن سوء النية مع سبق الإصرار لإعطاء حق أو منصب لشخص لا يستحقه وبذلك استغلال غير مناسب من طرف أشخاص غير أكفاء.[2]

4/ تهريب الأموال: يمثل احد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الاستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسؤولين الكبار وكذلك من خلال استخدام نفوذه وصلاحيته للقيام بتحويلها إلى الخارج.

5/ تبيض الأموال: حيث نجد المسؤول عندما يستولي على المال بطريقة غير شرعية يتم إدخالها إلى القنوات الرسمية بهدف إعطائها الصفة الشرعية وتصبح وكأنها أموال مكتسبة بطريقة مشروعة و يتم من خلال استخدام عملية التحويل عن طريق البنوك.[3]

وبمفهوم ابسط هي كل سلوك ينطوي على إكساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت محصلة من جريمة من الجرائم التي تشكل الأموال القذرة، ومتى كان القصد من ذلك السلوك إخفاء المال أو طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تفسير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك وعرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصلة منها هذا المال.[4]

---

[1] صبرينة كردودي، عتيقة وصاف،الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي مشكلة الإثراء غير مشروع لموظف الوظيف العمومي، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد: 07، 2017، ص232.

[2] طانية قوري، سعاد حمانة، **الفساد المالي واليات مكافحته**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق جامعة بجاية: فرع قانون العام للأعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون، 2014/2013 ، ص27).

[3] مراد كريفار ومحمد أمين بربري، المرجع السابق، ص59.

[4] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق، ص50.

دورة حياة غسيل الأموال

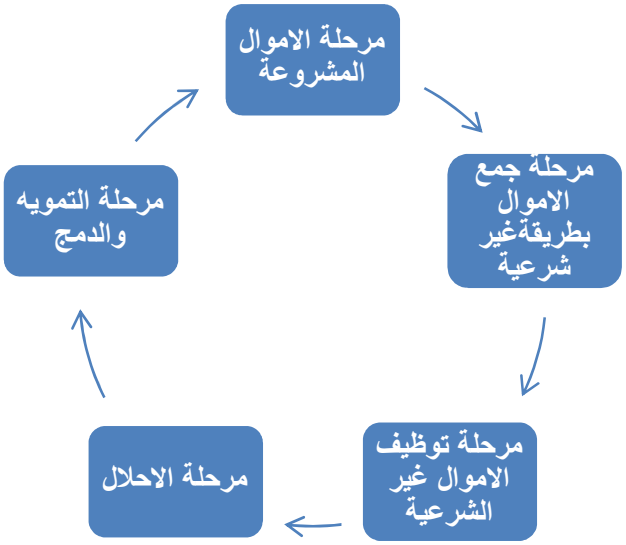

الشكل رقم: (01)

من إعداد الطالبة: مقدم آسية.

6/ التهرب الجمركي:

ويقصد به تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة بعدم التصريح بالإرباح التي عادة ما ينتج عن النشاطات المصرح بها أو التصريح الكاذب (شائع لدي القطاع الخاص)، كما يحصل التهرب الجبائي في محيطه الطبيعي في السوق غير الرسمي (الاقتصاد الموازي)، مما يفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتلة النقدية من جهة ويفوت عليها الفرصة في تمويل الخزينة بشكل ملائم من جهة أخرى.[1]

[1] سهام صاحبي، **الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)**، (مذكرة مكملة تتضمن مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك2016/ 2017 ، ص18).

وبشكل ابسط محاولة إدخال أو إخراج البضائع في البلاد بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الضرائب أو الرسوم الجمركية بشكل كلي أو بشكل جزئي أو خلاف لأحكام المنع أو التقييد الواردة في النظام.

7/ فرض المغارم:

استغلال الموظف سلطة وظيفته للانتفاع من الأعمال الموكلة إليه في فرض الإتاوة على بعض الأشخاص أو استخدام القوة البشرية الحكومية والعمال والموظفين في الأمور الشخصية وفي غير الأعمال الرسمية المخصصة لهم.

8/ مخالفة القواعد المالية والأحكام القانونية:

يعتبر من ابرز مظاهر الفساد المالي وذلك نظرا للقيام صاحب النفوذ والسلطة بمخالفة الأحكام والقوانين والخروج عن الضوابط للحصول على مكاسب شخصية مثلا الاحتيال مما يؤدي إلى إرهاق ميزانية الدولة والحد من التنافس مما يؤدي إلى فقدان الدول لمصداقيتها ونفور المستثمرين الأجانب والمحليين.[1]

المطلب الثالث: أثار الفساد المالي

1/ اثر الفساد على النمو الاقتصادي:

طبقا لنظرية التقليدية فان الفساد يعوق النمو الاقتصادي من خلال استخلاص الريع مما يؤثر سلبا على النمو سواء بالنسبة لمنظمي المشروعات المحلية أو الأجنبية، ويخفض الموارد المتاحة للهياكل الأساسية للعملية الإنتاجية وبرامج محاربة الفقر كما يعيق الفساد المؤسسات من خلال إضعاف شرعيتها وإمكانية محاسبة الحكومات.

[1] طانية قوري، سعاد حمانة، المرجع السابق، ص، ص، 27، 28.

2/ اثر الفساد على القطاع الضريبي:

عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فان هذا ما يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءا ضريبيا غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يتمكنون من وبطريقة زائفة إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدراتهم الحقيقية مما يترتب عله في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة كما أن عدم خضوع أصحاب الدخل العال وأصحاب الثروات للضرائب بسبب ما يتمتع به هؤلاء من نفوذ سياسي و اقتصادي أمكنتهم من منع أي إصلاحات في المالية العامة من شانها أن تزيد أعبائهم الضريبية.

3/ اثر الفساد على الإنفاق الحكومي: يترتب عليه أثار على تخصيص النفقات العامة مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما، وسوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة لأنها سوف تتجه نحو أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية ووسائل الإعلام وإقامة مباني حكومية فاخرة وإقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين ونحو ذلك بإنفاق سخي وهذا طبعا من الموارد المالية العامة ومن خلالها إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة.

4/ اثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي:

أن الفساد في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليه انقسام هذا السوق إلى سوقين، رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارنا بالطلب، وسوق غير رسمي يميزه الحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، وتوجيه هذا النقد أما إلى تمويل أنشطة غير مخططة أو تمويل أنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نطر المجتمع.

5/ اثر الفساد على سوق المالية وصناديق الاستثمار:

يترتب على انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبة غير حقيقية في اغلب الأحيان وإعداد حسابات تظهر معدلات للربح والخسائر وعاءا ضريبيا منخفضا بغرض المعاملة الضريبية وأخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتساب في أوراق هذه

الشركات مما ينتج عنه تضليل المستثمر في هذه الأوراق المالية لهذه الشركة في البورصة وتداولها من عدد كبير من المستثمرين الماليين يحدث انهيار في الأسعار.[1]

6/ يعظم الفساد المالي من هجرة الكفاءات العلمية كنتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية بسبب المحاباة والمحسوبية مما يفسح المجال لتهميش القدرات والإمكانيات ذات التأهيل العلمي والفني من المشاركة في بناء البلد.

7/ اختلال النظام العام للبلاد ويقلل من سيادة القانون وتعريضه عند الحالات القصوى للفساد إلى إمكانية الخرق الخارجي للسيادة.

8/ يخفض من عدد الوظائف النوعية في القطاع العام ويقلل من المنافسة والكفاءة.

9/ يعيق من الديمقراطية والإصلاحات الموجهة للسوق.

10/ يتسبب الفساد في تصاعد حالات العنف والانقسامات في المجتمع وإضعاف الاستقرار السياسي.

11/ التوزيع غير العادل للثروة بين أبناء البلاد مما يسهم في شيوع حالات الفقر وتردي الأحوال المعيشية والاجتماعية.[2]

المبحث الثاني: مفهوم الشرعية السياسية

المطلب الأول: تعريف الشرعية

أولا: تعريف الشرعية من الناحية اللغوية:

تعرف الموسوعة السياسية مصطلح على انه مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع أي قانون أو عرف معتمد وراسخ ويرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق

---

[1] صبرينة كردودي، عتيقة وصاف: المرجع السابق، ص، ص،234_236.

[2] سارة جريو، نبيل بوفليح ، **دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري**، العدد: 02 المجلد: 04، ، 2018، ص، 123.

The journal of economics and finance.

العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح و القيم الاجتماعية للمواطنين بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي وهكذا تكون الشرعية علاقة متبادلة بين الحاكم والمحكومين.

أما أصل كلمة الشرعية Legitimacy هو Legitimus استخدمه الرومان بمعنى التطابق مع القانون، وبعدها أصبح في عصر النهضة يعبر عن العقل الخلاق والوعي الجماعي، ويعتبر جون لوك أول من استخدم الشرعية كأساس لتحليل ظاهرة السلطة .[1]

ثانيا: تعريف الشرعية من الناحية الاصطلاحية:

تعتبر الشرعية قبول الأغلبية العظمى من المحكومين للحكام، ومن لهم الحق في الحكم ،أو من يمارس الحكم أو ممارسة السلطة بما في ذلك استخدام القوة.

في العصر الحديث يعد ماكس فيبر من الرواد الذين اخذوا بهذه التسمية بحيث نظر إلى الشرعية بوصفها صفة تنتسب إلى النظام من قبل أولئك الخاضعين من خلال عدة طرق.

يكون الولاء في الشرعية التقليدية والشرعية الكاريزمية إلى شخص مثال: بطل أو زعيم، أما النوع الثالث الشرعية فتكون الطاعة والقبول للمؤسسات بصورة شرعية التي تحمل الطابع الفردي وكل الأنواع معرفة في سياق قبول المجتمع بحكومته و زعمائه.

تعريف د. كولاس: كل ماهو مؤسس قانونيا وعقليا أو قيمي هو شرعي.

تعريف بول باستيد: مصطلح الشرعية يعني أساسا السلطة وتبرير الخضوع أو الطاقة الناجمة عنها.

تعريف الشرعية السياسية عند ميشيل دوبري: يجب أن يكون الحكام شرعيين بطريقة أو بأخرى فالحكام والمؤسسات التي يمارسون السلطة من خلالها والسياسات العامة التي يضعونها وينفذونها يجب أن تتوافق مع معتقدات المحكومين وقيمهم وميولهم ومشاعرهم.[1]

---

[1] فريدة العمراوي، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ،دراسة حالة مصر**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة: تخصص أنظمة سياسية مقارنة والحوكمة، 2014/2013، ص9).

عند اليونان مضمون الشرعية السياسية هو الرابط السياسي الذي يضع لكل مواطن مكانه في المجمع، وفي سنة 1910 وجه مجلس العموم الانجليزي طلبا إلى الملك جاك الأول يبين فيه انه من بين جميع الحسنات والحريات إلي يمنحها للمواطن لا يوجد أفضل من الاسترشاد والحكم وفق لمبدأ الشرعية. [2]

يميز رونالد دوركين الفيلسوف الأمريكي المعاصر(1931_ 2013) الشرعية بين أهم وجهات النظر الفلسفية التي دارت حول مسألة الشرعية السياسية، حيث يذهب إلى وجود فريقين رئيسين :

فريق يذهب إلى أن الحكومة أو الدولة لا تكون شرعية ما لم تكن عادلة على نحو كامل، وفريق آخر يذهب إلى أن الشرعية السياسية لا تعتمد على العدل، وإنما على الموافقة أو القبول، آي أن الدولة لا تكون شرعية ما لم يحظ دستورها بموافقة مواطنيها عليه بالإجماع.[3]

الشرعية والمشروعية:

عرف الفقيه الفرنسي اندريه دولوبادير بقوله تتكون المشروعية من الكتلة الشرعية للقوانين واللوائح ومن القواعد القضائية ولاسيما المبادئ العامة للقانون.

وعرف الدكتور سليمان محمد الطماوي بأنه لا يعني أكثر من سيادة حكم القانون هنا المعنى أن تكون تصرفات الإدارة في حدود القانون وقد بين أن يقصد بالقانون هنا بمعناه الواسع إي جميع القواعد الملزمة في الدولة سواء كانت مكتوبة أم غير مكتوبة وأيا كان مصدرها مع مراعاة التدرج في قوتها، وأيا كان نوع تصرف الإدارة سواء عملها قانوني أم مادي.

---

[1] حبيبة رحايبي : **الشرعية في الخطاب السياسي السني بين الثبات والتغير**، ط1 (المركز الديمقراطي العربي ، دم، دت)، ص، ص16،17.

[2] احمد فتحي سرور، **الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية**، طبعة معدلة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1995، ص، ص، 122، 123).

[3] محمد عبده أبو العلا، **السلطة والعصيان المدني، قراءات في مفهوم الشرعية السياسية عند رونالد دوركين، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة**، 22 ديسمبر 2016.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 18/01/ 2020. https://www.mominoun.com

فالمشروعية هي خضوع جميع ما في الدولة أفرادا أو سلطات عامة لمجموعة من القواعد القانونية أيا كان مصدرها أو شكلها.

أن لفظي الشرعية والمشروعية يختلفان من حيث المفهوم الدقيق لكل منهما، فالشرعية مشتقة من الشرع بصيغة المفعولية وتفيد محاولة موافقة الشرع وقد تصيب وقد تخيب، فالمشروعية احترام قواعد القانون القائمة فعلا في المجتمع وهي مشروعية وصفية، والشرعية أوسع من مجرد احترام قواعد القانون الوضعي.[1]

إذا إن الشرعية تدور حول مدي تقبل السلطة ومدى صحة تصرفاتها بنفس المجتمع بينما تدور المشروعية في صحة تصرفات الأفراد والمؤسسات في نظر السلطة من منطلق أن القانون في تحليله يعني هو التعبير عن إدارة القائمين على السلطة.

نجد المحكوم يتمسك بالمشروعية حينما يتمسك الحاكم بالشرعية، فالشرعية مصلحة الحاكم في الحكم وهي أساس حق واجب المحكوم في الطاعة، بينما المشروعية هي واجب الحاكم لدى الممارسة وهي حق محكوم في ضمان صحة ممارسة السلطة حتى لا يعتبر مظلوما أو مكروها.[2]

التعريف الإجرائي للشرعية:

نستنتج من التعاريف السابقة أن الشرعية هي التعبير عن حالة الرضي والقبول من طرف المحكومين اتجاه نظام الحاكم مما يكسب السلطة مصدرا لخدمة الصالح العام، فالشعب هو من يقرر مصيره بنفسه بطريقة ديمقراطية

[1] محمد نعم احمد، علي جاسم عبد الباسط، مشروعية الضريبة، دراسة قانونية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، العدد:03، المجلد: 14، نيسان 2007. ص229، 231،230.

[2] جاسم محمد خليل عليان، **مبدأ شرعية السلطة**، بحث استكمال شهادة البكالوريوس في القانون، (جامعة ديالي العراق: كلية القانون والعلوم السياسية، قسم القانون، 2018، ص 08، 09).

المطلب الثاني: مصادر الشرعية السياسية وأنواعها

1/ مصادر الشرعية السياسية:

للشرعية مصادر تختلف من حيث الارتباط الوثيق بالركائز التي تستمد من حكامها أو القائمين على السلطة وذلك حتى يكون مبررا يستغنون به في تسير مختلف أفعالهم وكذلك تختلف باختلاف التوجهات والعوامل المرتبطة بها، وعليه يمكن تصنيف مصادر الشرعية حسب مايلي:

أولا: مصادر الشرعية حسب النظريات الفاعلة في أصل السلطة:

*** النظريات التيوقراطية:**

تنطلق هذه النظرية في فترة من الفترات مسلمة بأن الله هو مصدر السلطة لذلك يجب طاعتها فهي شرعية إلهية، وان الجوهر الأساسي لهذه النظرية يرتبط بفكرة أساسية تكمن في أن سلطة الأمر في المجتمع السياسي ترجع في مصدرها إلى الطبيعة الإلهية وهي تنقسم إلى:

ا/ نظرية الحق الإلهي المباشر:

ترتبط بفكرة جوهرية، وهي صاحب السلطة يستمد سلطته من الله مباشرة دون تدخل أي أداة أخرى وبالتالي فسلطة الحاكم هي سلطة شرعية لان الله هو من اختارهم لممارستها.[1]

فهذه النظرية لا ترى أن الحاكم هو اله أو من طبيعة إلهية، وإنما الحاكم هو إنسان يستمد سلطته من العناية الإلهية وحدها دون أن يتدخل إي احد من البشر في اختياره فهو يختار من قبل الآلهة بطريق مباشر حسب اعتقاد أصحاب هذه النظرية. [2]

---

[1] زينة ضافري، **أزمة الشرعية وبناء المؤسسات في النظام السياسي المصري2011/2015**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر شعبة العلوم السياسية، جامعة أم البواقي: تخصص سياسات عامة مقارنة، 2017/2016، ص13).

[2] رياح الفتلاوي، صباح كريم، **نظرية الحق الإلهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة**، (جامعة الكوفة: مركز دراسات الكوفة، العدد: العاشر،2008، ص100).

ب/ نظرية الحق الإلهي غير المباشر: تقوم على أن الله لا يتدخل بإرادته المباشرة في تحديد شكل السلطة وفي طريقة ممارستها وانه لا يختار الحاكم نفسه وإنما يوجه الحوادث بشكل معين يساعد المجتمع عن اختيار المحكومين.

وعليه يمكن القول أن هذا الاتجاه الجديد يتفق مع إي طريقة من طرق اختيار الحكام ولذلك فهو يمكن أن يبرر الطريقة الديمقراطية في اختيار الحكام (انتخاب)، كما يمكن أن يبرر إي طريقة لا ديمقراطية في اختيار الحكام إذا استطعنا أن نثبت أن هذه الطريقة اللاديمقراطية في اختيار الحكام تتناسب مع الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أرادها الله لشعب ما.[1]

والنظرية في هذه الصياغة لا تكاد تختلف عن الحق الإلهي المباشر، فإذا كان لشعب إعطاء نوع من الموافقة أو الرضا بالحاكم فليس الشعب هو الذي يمنحه السلطة لان الله وحده هو مصدر السلطة ومانحها، وعلى ذلك فالحكام يمثلون الله فهم وزراءه في الأرض مفوضون من قبله في حكم رعاياه، ومن ثم فان أوامرهم ملزمة لا يجب الخروج عليها ومعصيتها للرب الذي يملك وحده حسابهم.

ومن الواضح أن النظرية بذلك تبرر السلطات المطلقة للملوك.[2]

ج/ النظريات الديمقراطية:

تقوم هذه النظريات على أساس أن السلطة مصدرها الشعب، وبذلك لا تقوم شرعية إلا إذا كانت وليدة الإرادة الحرة الجماعية التي تمتلكها وعليه فكل حكومة لا تستمد سلطتها من الشعب هي حكومة غير شرعية، وهذا يعني أن سلطة الحكام لا تكون شرعية إلا إذا استمدت من الشعب.

---

[1] خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة العربية مع الإشارة إلي حالة الجزائر**، ط1، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة، فبراير2003، نوفمبر 2006، ص62).

[2] هادي حميدي الشكراوي، **النظريات الثويوقراطية**، كلية القانون، جامعة بابل: قسم القانون العام، محاضرة القانون الدستوري رقم09 الفصل الثالث.

إلا أن اختلافا حدث حول تفسير معنى الجماعة أو الشعب مصدر السلطة الأمر الذي أدى إلى وجود ثلاثة مذاهب أو تفسيرات للديمقراطية ومن ثم ثلاث تفسيرات للشرعية الديمقراطية، التفسير الأول رأي كل من روسو وتلاميذه إن السلطة (السيادة الشعبية) لا تتجزأ بين أفراد الشعب بحيث

كل فرد جزءا منها وتعتبر كل حكومة لا تأتي عن طريق الانتخاب هي حكومة غير شرعية.

والتفسير الثاني يرى أن الأمة هي صاحبة السلطة، وهي تمارسه بواسطة ممثليها.

أما التفسير الثالث فقد حدد مفهوم الجماعة أو الشعب بالبروليتاريا أي الطبقة الاجتماعية أو الأفراد الذين يشكلون الأكثرية في المجتمع. وهم الأكثر استغلالا وعليه فان الشرعية الديمقراطية تعني وفق هذا المفهوم أن السلطة تأتي من هذه الطبقة وهي وحدها التي تختار من ينوب عنها في ممارستها للسلطة، وقد استوحى أصحاب هذا المفهوم عناصره من الفكر الماركسي.[1]

ثانيا: مصادر أخرى للشرعية السياسية:

هناك مصادر أخرى للشرعية ففي بعض منها تكون السلطة مستمدة من مصدرين في بعض الأحيان ثلاثة مصادرا أكثر وقد يكون مصدرا طاغيا على أخر ويقوم بدور المساعدة في إضفاء الشرعية فهته الأخيرة تخضع لرضا وقبول المجتمع بالنظام الحاكم دون إكراه.

- **مصادر كاريزمية أو التاريخية:**

تتمثل في شخصية الحاكم أو الزعامة الملهمة، أو ما سماها ماكس فيبر بالكاريزما، فترتبط في شخصية الزعيم ومصدر الولاء والطاعة والإتباع المحكومين لهذا الزعيم، وهذا النوع من الشرعية فهو مرتبط بشخصية الحاكم بعينه فهو إعجابهم الشديد بصفاته وأعماله.[2]

[1] خميس حزام والى: نفس المرجع، ص64.

[2] حبية رحايبي: المرجع السابق، ص30.

وهنا يستلهم الحاكم سلطته الشرعية، فظاهرة القيادات الكاريزمية ربطت نفسها بالقضايا الوطنية الأمر الذي قاد إلى تمحور كافة القضايا حول شخصية الحاكم إذ أصبح هذا الأخير هو الذي يقرر كل شيئا ومن يخالفه فهو خالف مصلحة البلد.[1]

- **مصادر تقليدية:**

ترتبط الأعراف والمعتقدات المتوارثة التي يجعل المحكومين بسلطة الفرد أو المجموعة الحاكمة، وبالتالي هذا المصدر يرتبط بالمكون الأيديولوجي الذي يجمع بين الأفكار والعادات والتقاليد والشعارات الذي يدعي النظام أنها أيدته في الحكم ومن خلال التعمق في المكون الأيديولوجي، نجده يساند النظام فهو دليله في العمل السياسي، فهو يمثل عقدا اجتماعيا صريحا وضمنيا بين النظام السياسي الحاكم ومواطنيه.[2]

- **مصادر عقلانية:**

أطلق عليها ماكس فيبر اسم العقلانية القانونية، ويستند هذا النوع من الشرعية على قواعد معينة تحدد واجبات وحقوق منصب الحاكم ومساعديه وطريقة ملء المناصب وإخلائها وانتقال السلطة وتداولها وممارستها، ويتداخل معه تقنين حقوق ووجبات المحكومين (المواطنون والرعايا) في علاقاتهم بالشرعية، فحقوق المحكومين هي واجبات السلطة حيالهم ووجبات المحكومين هو حق السلطة عليهم.[3]

- **مصدر الفاعلية:**

أدرك فلاسفة السياسة منذ عصر أفلاطون أن الشرعية والفاعلية مترابطان ولذلك على الدوام تعارضت الحكمة الفلسفية مع العنف الطاغوتي فهي ترى أن آي نظام يكون افعل أو فعال بقدر ما

---

[1] فريدة العمراوي: المرجع السابق، ص 31.

[2] زينة ضافري: المرجع السابق،ص14,

[3] حبيبة رحايبي: المرجع السابق، ص30.

يكون اعدل وتكون أعضاءه منسجمة. وكل تضارب في الإدارة بين الحاكم والمحكومين يفضي إلى الشلل الاجتماعي.[1]

- **مصادر الانجاز:**

تعد من ابرز مصادر الشرعية في العصر الحديث لان شرعية الحاكم تقاس بمدى استجابة تطلعات الشعب وأماله وبالتالي فهو مرتبط بالجانب القانوني وعليه تصبح مطالب الشعب بمثابة مدخلات النظام السياسي وهذا الأخير يكون من واجبه الاستجابة لهذه المطالب من خلال تحويلها إلى مخرجات تعبر عن استجابة لمطالب الجماهير.[2]

2/ أنواع الشرعية السياسية:

للشرعية عدة أنواع للتطبيق ولعل أهمها اختصرنها فيمايلى:

*** الشرعية الدستورية:**

الشرعية الدستورية تقوم على مبدأ العقد الاجتماعي وهو التنازل عن جزء من حقوق الفرد لصالح ضمان أغلبا في الكيان الاجتماعي ومن هنا جاء حق التصويت والتمثيل، ولهذا فان الشعب أصبح هو مصدر الشرعية والدستور وحق الاقتراع العام أصبحا مظهرا لهذه الشرعية[3]، فهي مبدأ شرعية القانون آي التزام الحاكم ومؤسسات الدولة والشعب بالاحتكام إلى الدستور الذي يعد المرجعية في تنظيم العلاقة بين السلطات وينظم حقوق الأفراد، والشرعية الدستورية تعني ضمان الحقوق والحريات العامة للأفراد والجماعات وتعني حرية تشكيل الأحزاب وحرية التعددية السياسية

---

[1] محمد بن المختار الشنقيطي، **النظام الرسمي العربي بين شرعية البناء وفاعلية الأداء**، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/04/01.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2010/02/07 **http://www.aljazeera.net**.

[2] زينة ضافري: المرجع السابق، ص15.

[3] عادل عبد العاطي، **أزمة الشرعية في الحركة السياسية السودانية**، 10/10/ 2000.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/02/08. **www.mafhoum.com**

.

والفكرية التي تضمن سيادة وامن الدولة ومصالحها ومصالح شعبها، والشرعية الدستورية تفقد شرعيته ومكانتها عندما يكون هناك إخلال بالقواعد القانونية من قبل الحكام أو هيئات الدولة وإلحاق الضرر بها وبشعبها وعليه فان ضمان الشرعية الدستورية هو ضمان الرقابة على هذه الشرعية بضمان التزامها بمبادئ الدستور واحترامها للقوانين وهي مضمونة بالرقابة السياسية والإدارية والقضائية.[1]

فالشرعية الدستورية تحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والفرد، فان قيمة هذه الشرعية في الدولة الديمقراطية هي ضمان احترام حقوق الفرد أو المواطن.[2]

***الشرعية الثورية:**

هي فكرة تذهب بجذورها إلى الثورة الفرنسية وتطورت بين القرنين 19 و20 من خلال الاتجاهات الاشتراكية المتطرفة أولا ومن ثم لحقت بها الاتجاهات الاشتراكية القومية الشمولية.

ودعاة هذه الشرعية يذهبون إلى أن مصدر الشرعية ليس هو الشعب في عمومه الجماهير(الشعبية الكادحة) والتي تعبر عنها طليعة ما (طبقة، حزب، مجموعة ثوار، مجموعة ضباط....الخ) أن هذه الطليعة تكون لها دورا ثوريا وهناك من يعتبرها مستمدة من الثورة التي تمثل مشاركة شعبية تهدف إلى إجراء تحويل اجتماعي، وتنتهي بتأسيس نظام سياسي جديد فهي[3]تعبر عن أغلبية الجماهير وهي بهذا تعطي شرعية لنشاطها وسلطتها،[4] من خلال تمسك تلك الجماهير أو الشعوب بمشروعية مطالبه والمطالبة في تطبيق قواعد القانون الدستوري والشرعية الثورية تعتبر مناقضة للشرعية الدستورية لان هذه الأخيرة تستمد شرعيتها من الشعب والشرعية الثورية بتحقيق أهداف الشعب تعيد الحكم للشعب في تقرير ما يريد وهي تبتعد في مفهومها عن القانون الوضعي المستبد

---

[1] علي أبو حبله: الشرعية الثورية في مفهومها تناقض والشرعية الدستورية، دنيا الوطن، 2013/07/10.

تم الاطلاع على صفحة الويب 2020/01/19 ali_ablahableh@yahou.com

[2] احمد فتحي سرور: المرجع السابق، ص04.

[3] فليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 350).

[4] عادل عبد العاطي، المرجع السابق.

وتقترب عن النصوص التشريعية التي تضمن الحقوق المشروعة للثورة التي تعبر عن متطلباتها برفض الوضع القائم المستند للشرعية الدستورية المنتهكة من قبل سلطة الحاكم.

***شرعية الصفوة:**

دعاة هذه الشرعية يزعمون أن الشرعية تكمن في العلم وان السلطة بذلك يجب أن تقع في يد الجزء الأكثر تعليما في المجتمع، الطبقة المتعلمة بوصفه الطبقة الأكثر معرفة باحتياجات المجتمع أو الشعب والأكثر قدرة على حلها.[1]

المطلب الثالث: أسباب ضعف أو فقدان الشرعية السياسية

من اجل تحديد الأسباب التي تؤدي إلى فقدان الشرعية أو وضعها موضع شك والتساؤل من قبل المجتمع لا بد من تحديد مجمل العوامل والأسباب المؤدية إلى ذلك وأهمها:

1_ قد تكون مشكلة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسساتية ومن ثم لا يمكن لأزمة الشرعية أن تتحقق بالمؤسسات السياسية بصناع القرار في هذه المؤسسات، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية، وليس الأمر بالنسبة إلى سياسات أو تبادل الأدوار السياسية لان معظم السياسات يمكن تعديلها وبعبارة واضحة إشكالية الشرعية يتمثل فيما يثار من تساؤلات حول الدور الصحيح للسلطة المركزية وأهدافها وطبيعة العلاقة فيما بينها وبين السلطات والجماعات المحلية والأدوار الصحيحة للجهاز البيروقراطي والمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وكذلك دور السلطة في دفع عملية التنمية بكل جوانبها.

2_ أن إشكالية الشرعية لدى البعض الأخر هي أزمة تغيير في المجتمع فهي غالبا ما تحدث في فترات التحول أو التغيير في البني الاجتماعية ، وتعرض البني التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير والتحول.[2]

---

[1] عادل عبد العاطي، المرجع السابق.

[2] خميس والي حزام، المرجع السابق، ص،65، 72.

3_ أن استقرار النظام السياسي الشرعي سيكون في خطر إذا ما انهرت فاعليته لمدة أو تكرر انهيارها أكثر من مرة كما يبدو الحال في بعض البلدان المتخلفة حيث ما تأتي أزمة الشرعية فيها من عجز سلطاتها عن إثبات فاعليتها في إدارة الشؤون العامة للبلاد وبصورة خاصة عجزها عن تحقيق الانجازات الكبرى في التنمية والتطور.[1]

4_ إن أزمة الشرعية هي أزمة الهوية وتكامل اجتماعي وليست أزمة نظام سياسي فحسب لأنها لا تنجم عن مشاكل ضبط وانتظام يعجز النظام عن مواجهتها وإنما عدم استقرار العلاقة التي تربط الفاعلين الاجتماعيين بالنظام القائم عبر مجموعة من المعايير.[2]

بحيث يؤثر فقدان الاستقرار بشكل خاص في آليات تحقيق الذاتية والدمج في الجماعة كما يشكل تهديدا لهوية الأفراد وتحيدا للأنفسهم وبذلك فان المعنى الإجمالي لازمة الشرعية يوضح أن ثمة علاقة بين التكامل الاجتماعي وتكامل النظام السياسي.

5_ أن اتساع وظائف الدولة المتصلة بشكل خاص بالحياة الاقتصادية حيث تضطلع بمهام مكملة للسوق، وفي المجال الاجتماعي الثقافي الخاضع جزئيا للسيطرة الإدارية يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحاجة إلى الشرعية.[3]

المبحث الثالث: مفهوم النخب الحاكمة

المطلب الأول: تعريف النخب الحاكمة:

قبل التطرق لمفهوم النخب الحاكمة يجب المرور بمفهوم النخبة والتأصيل التاريخي لها.

---

[1] منتهى حسان علوان، **أسباب ضعف الشرعية أو فقدانها**، الحوار المتمدن، المحور، مواضيع سياسية، 2016/06/16

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/02/03 www.m.ahewar.org

[2] أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، قسم العلوم السياسية، العدد: 02، المجلد: 24، دمشق 2008، ص371.

[3] المرجع السابق، نفس الصفحة.

ماهية النخبة:

مفهوم النخبة والصفوة من المواضيع المهمة التي اهتم بها علماء الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل، وزد على ذلك الأهمية التي يكتسبها مفهوم النخبة عندما يتم تناول المواضيع الأساسية. وفي إطار مجالات علم الاجتماع السياسي وخاصة مفهوم القوة الذي يعد موضوعا مهما و محوريا لهذا العلم، في حين أن موضوع النخبة أيضا يقترن في أحيان كثيرة ويتداخل مع دراسة الطبقات الاجتماعية، لذلك فان الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة أولت عناية كبيرة لهذا المفهوم فمنذ ظهور الفكر الاجتماعي والسياسي اليوناني القديم نجد أن أفلاطون قد اهتم بهذه المسائل وكذلك فعل تلميذه أرسطو، ورغم أن مصطلح نخبة بشكله الحالي لم يتم تناوله إلا في عصور متأخرة، وان مفهوم النخبة يشير إلى امتلاك القوة واستخدامه بالشكل الذي يمكن فيه تقسيم المجتمع إلى طبقات و تكون أهدافها، وهذا ما فعله أفلاطون عندما قسم المجتمع بشكل صارم إلى ثلاث طبقات وهي طبقة الحكام، وطبقة الجند، وطبقة العامة.[1]

وأشار إلى أن طبقة الحكام يجب أن يتكون من الفلاسفة و أن تتوفر فيهم نزعة العقل والحكمة.

توالت استخدامات مفهوم بعد ذلك على يد "كارل ماركس" ومن أبرز روادها كل من "بريتو" و"موسكا" و"ميشلز" و"رايت ميلز" وغيرهم.[2]

النخبة عند فلفريدو باريتو (1848_ 1923) :

استخدم باريتو مفهوم النخبة للإشارة إلى التفوق في مجالات الذكاء والمهارة والقدرة والقوة، وعلى الرغم من انه اعترف بإمكانية حصول بعض الأفراد على لقب نخبة أو صفوة دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك.

وقد ميز باريتو نوعين من النخب، نخب حاكمة وهى التي تحكم وتمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر وصفوة أو نخبة غير حاكمة وهى تتمتع بالصفات المميزة للصفوة أو النخب الأولى

---

[1] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماعي السياسي**، (ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل: دار الكتب الوطنية، دت، ص188).

[2] مولود زايد الطيب،المرجع السابق، ص189.

ولكنها لا تمارس الحكم، وتشكل هاتان النخبتان الطبقة العليا في المجتمع أما بقية أفراد المجتمع فيشكلون في نظر باريتو اللانخبة وهم يمثلون وزنا أساسيا وكبيرا.[1]

حيث نجده في معظم كتابته تستخدم هاتين الفئتين للإشارة إلى وجود قلة حاكمة بحكم خصائصها وصفاتها وغالبيها محكومة بحكم افقدها للمؤهلات الشخصية التي تمكنها من ممارسة السلطة.

عموما نجد أن باريتو في الواقع المستند في تحليله هذا إلى قضية أسياسية هي أن المجتمعات تتمكن من الاستمرار في الوجود بسبب قوة التعاطف المرتبطة بالواقع الاجتماعي و قوة الامتثال الاجتماعي والسياسي.

ويؤكد باريتو أن كل المجتمعات متباينة فيما بينها تتعلق بمدى الرغبة في تحقيق الامتثال.[2]

حيث تكون قوية عند بعض الأفراد وتكون ضعيفة عند البعض الأخر، فالنخبة هي القادرة على تحديد المصلحة الاجتماعية وعلى بقية الأفراد المحافظة على النظام الاجتماعي حيث تتمكن النخبة من أداء مهامها.

النخبة عند روبرت ميشلز(1876_ 1936) :

يعد تحليل ميشلز أساسا ملائما لقضية مهمة أثارها أصحاب الصفوة أو النخبة والمتمثلة في حاجة التنظيم الاجتماعي المستمر حيث أجرى دراسة شاملة لنزاعات الأوليغارشية (حكم الأقلية) في الأحزاب السياسية معتمد على تحليل تاريخ الحزب الألماني الديمقراطي الاشتراكي الذي يعتبر حزب الطبقة العاملة وملتزم بالديمقراطية.[3]

إذ لا يعني أن أي تنظيم عن دورة القيادة الذي يمارسه القلة من ذوي المهارات والمؤهلات والكفاءات الفنية والإدارية الذين يحتلون قمة الهرم التنظيمي وبما يجتمع لهم من مهارات وامتيازات

---

[1] علي محمد بيومي، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، (القاهرة، الكويت، الجزائر: دار الكتاب الحديث، دت، ص، ص 13، 14).

[2] عبد الله زبيري، **النخبة السياسية في الجزائر**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير بمقدمة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03: فرع التنظيم السياسي والإداري، نوفمبر2001، ص16).

[3] مولود زايد الطيب، المرجع السابق، ص200.

تنظيمية يسيطرون على الأنشطة والموارد ويوجهون بقية الأعضاء، وكذلك بما يتاح إلى الجماعة القليلة من قدرة الاتصال والتنسيق يمكنها العمل لأصل مصالح الطبقة.[1]

النخبة عند جيتانو موسكا (1858_1941):

ينظر موسكا إلى أن مفهوم النخبة أو الصفوة من زاوية مختلفة إلى حد ما فهو يؤكد أن كل المجتمعات الإنسانية انقسمت إلى طبقة قليلة حاكمة وهي قليلة العدد، وطبقات كثيرة العدد، وعلى الرغم من أن هذه الفكرة قديمة قدم الفكر السياسي إلا أن موسكا أكد أن سان سيمون قد بلورها وطورها فحينما يحقق المجتمع قدرا من التطور والنمو يتعين على طبقة خاصة أو أقلية منظمة تولي مهمة التوجه السياسي بالمعنى الأوسع للمفهوم، أي التوجه في المجالات الإدارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية.

ويسلم موسكا بأن الجماهير تستطيع الضغوط على الحاكم وتنشأ هذه الضغوط نتيجة لاستياء الجماهير من بعض السياسات التي ينفذها الحاكم وقد يؤدي هذا الموقف بالإطاحة بالنخب أو الطبقة الحاكمة وفي هذه الحالة تظهر إلى حيز الوجود طبقة حاكمة من بين الجماهير تتبنى سياسة جديدة أكثر ملائمة مع مصالح الشعب، ويعتبر موسكا أن قوة الصفو أو النخبة الحاكمة تنبع من أنها تشكل أقلية منظمة في مواجهة أغلبية غير منظمة، كما أن افتقاد الأغلبية للتنظيم يجعل كل فرد فيها ضعيف في مواجهة الأقلية المنظمة بحكم قلة عددها و تستطيع أن تحقق ما لا تستطيع الأغلبية تحقيقها.[2]

النخبة عند رايت ميلز(1916_ 1962) : ميلز سار على نهج موسكا التقليدي في دراسة النخب مع اختلافه عنه في بعض النقاط المهمة فقط، ربط النخبة بالقدرة عل التحكم بموقع اتخاذ القرارات المهمة فقط، والسيطرة على صناع القرار.

---

[1] زكرياء بورني، **النخبة السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ،2010/2009، ص96).

[2] عواطف رحاب، **دور النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية، تركيا أنموذجا**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة: تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2015/2014، ص14).

النخبة عنده هي تلك الجماعة التي تحتكر مواقع قيادية في الإستراتيجية العامة ويرى أن النخبة هي نتاج البناء المؤسساتي في الدولة.[1]

فعلى عكس موسكا الذي يرى أن طبقة النخبة تشكل طبقة اجتماعية، فان النخبة عند ميلز تتجمع لكي تشكل وحدة القوة التي تحكم المجتمع، وحاول ميلز إيجاد التقارب بين مفهومي النخبة والطبقة من خلال صياغة لمفهوم نخبة القوة نظامية أي أن هناك منظمات رئيسية في المجتمع يمكن ترتيبها على أساس التدرج الهرمي للسلطة وتتكون النخبة من أولئك الذين يشتغلون مناصب عليا في هذه المنظمات وتماسكها من قوة الروابط القائمة بين المنظمات.

ويعتقد ميلز أن الفساد الذي يوجد داخل نخبة القوة راجع إلى عجز الجماهير وعدم قدرتها على تنظيم صفوتها تنظيما دقيقا يسمح لها باتخاذ القرارات الملائمة لقوة التنظيم وهي التي تمكن الأقلية دائما من أن تحكم.[2]

تعريف النخب الحاكمة:

يعرف "روبرت داهل" الصفوة أو النخبة الحاكمة بأنها جماعة تحكم لكنها تقل عن الأغلبية فيما يتعلق بالحجم، فهي تضم قلة من الأفراد تسود خيراتهم على ما سواهم في حالات التفصيلات المتعلقة بالمسائل السياسية والحيوية.[3]

---

[1] أسامة معقافي، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس**،(مذكرة لنيل شاهدة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03: تخصص الدراسات المغاربية،2011/2010، ص61).

[2] المرجع السابق، ص62.

[3] محمد الرضواني، **النخبة السياسية من رفض الإيديولوجيات إلى مصالحة الديمقراطية، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة**،(دم، مؤمنون بلا حدود للدراسات والتوزيع،2017، ص06).

فيمكن الحديث عن أجواء الحرية والديمقراطية وعلاقتها بمفهوم النخب يدفعنا للحديث عن العلاقة بين النخب السياسية والسلطات الحاكمة حيث يرتبط موضوع الديمقراطية أكثر بالسلطة الحاكمة.[1]

التعريف الإجرائي للنخبة:

النخبة هي مجموعة قليلة أو صغيرة من الأفراد يمتلكون قوة سياسية فعالة وكذا يمتلكون موارد مالية ضخمة، وتعبر النخبة عن طبقة معينة في المجتمع تمتلك السلطة والنفوذ وقوة صنع القرار.

***نظرية النخبة:**

يعتبر "سان سيمون" و"كارل ماركس" أول من وضع الخطوط العامة لنظرية النخبة، فرأى "سان سيمون "أن المجتمع كالهرم أعلى قمته توجد النخبة السياسية واعتبرها ظاهرة دائمة، ويربط صلاح المجتمع بتغييرها، أما كارل ماركس فعلى الرغم من كونه محللا طبقيا فقد كان تأثيرا كبير على كتابات رواد النخبة الأوائل موسكا وباريتو وميلشز،[2] حيث لاحظ كل من موسكا وبارتو ديمقراطية ليبرالية في أواخر القرن 19 وبداية القرن20 هي التي أبرزت فساد ومحسوبية و هيمنة رجال الصناعة وكبار أصحاب الأراضي والنزاع الحقود بين طبقات الاجتماعية، وجادلوا بأن المجتمع بصرف النظر عن نظام حكومته الرسمي ينقسم إلى قسمين:

1_ نخبة أو طبقة حاكمة تسيطر على السلطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال خبرتها وامتلاكها للثروة والملكية.

---

[1] إبراهيم أبو عرقوب وآخرون، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مركز الدارسات للنشر والتوزيع بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد: 83، ربيع 2018، ص، 47.
تم الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/02/17 www.mominon.com.

[2] جونس درايزك باتريك دنلفى، **نظريات الدولة الديمقراطية** (ترجمة هشام احمد محمد)، ط1، (دم، مكتبة التنوير، 2013، ص100).

2_ جمهور من كل المواطنين الآخرين مشوش ومستبعد من التأثير الفعال على السياسة العامة.[1]

التحليل الطبقي لكارل ماركس مثل تحويلا لبؤرة البحث من التركيز على القوانين والدساتير والمؤسسات إلى الاهتمام بتفاعل التكوينات الاجتماعية.

ولقد أثار ماركس وسان سيمون الأسئلة الجوهرية التي أوجدت اقتراب النخبة مثل من يحكم المجتمع؟ وماهي الخصائص العامة لهؤلاء الحكام؟ وكيف تحافظ هذه المجموعة من الحكام على مواقعها؟ وماهي علاقاتها بباقي المجتمع.[2]

المطلب الثاني: أنواع النخب الحاكمة

هناك عدة أنواع تشمل النخب وسنتطرق إلى أهمها فيمايلي:

✓ **النخبة السياسية:**

ينظر إلى النخبة السياسية political elite عادة بدلالة الفئة الحاكمة، ويرتبط وجودها في تحليل آلية النظام السياسي من خلال فهم علاقة السلطة بالمجتمع أو بشكل أخر علاقة القوة بين الحكام والمحكومين.

المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية على تسير الشؤون السياسية أكثر من غيرها وتأخذ أشكالا متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعات، وتخضع هذه النخبة لقانون التغيير وفقا لمقتضيات التي تمر بها مجتمعاتها.[3]

---

[1] نصر محمد عارف، **ابستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي النظرية والمنهج**، ط1، (دم، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،2001، ص225).

[2] محمد نصر عارف، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3] محمد شطب عيدان المجمعي، النخبة السياسية و أثرها في التنمية السياسية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد: 4، ص، ص134،135.

يرى الدكتور محمد سيلا أن النخبة السياسية هي نخبة النخب بمعنى تكويني لا معنى معياري، النخبة هي العصارة أو الخلاصة النهائية لتفاعل النخب بمعنى أن كل النخب تنصب في النهاية في النخب السياسية و تتجه شرائحها العليا إلى الانخراط فيها وهو ما يفسر عدم تجانس النخب السياسية لأن أصولها و تدريجاتها تعود كافة إلى القطاعات الاجتماعية وحتى وأن بدا أن هناك نخبا ذات توتر أكثر في دائرة النخبة السياسية كأصحاب المهن الحرة، المحاميين، الأطباء، الفنيين وغيرهم.[1]

✓ **النخبة العسكرية:**

لقد أعطى اهتمام كبير للنخب العسكرية تاريخيا نظرا لدور المهم الذي بلغه العسكريون في تشكيل المجتمعات وفي توجيه الحياة السياسية ومن أبرز المفكرين الذين تطرقوا إلى تعريف النخب العسكرية "**بوتومور**" الذي يرى أنها ذات طابع عملي أي أنها تتكون من القوات العسكرية والجيش بصفة عامة ولها تأثير في الحياة السياسية، بحيث تلعب دورا مؤثرا في اتخاذ وصنع القرار خاصة في الدول الديكتاتورية وغير الديمقراطية.

النخبة العسكرية تتمتع بالتنظيم الدقيق وامتلاك القوة على غرار امتلاك الأسلحة والمعدات العسكرية الموضوعة في تصرفه وفقا للقوانين وكذا الأموال اللازمة لتأمين التسلح ولتحقيق الأمن،[2] ويعتبر الجيش البنية العسكرية المؤسسية الهيكلية المنظمة والمسلحة التي يعتمد عليها الدول من اجل تحقيق الدفاع الوطني والحفاظ على سلامتها الترابية وسيادتها الوطنية، وتعتبر النخب العسكرية العسكريون المتميزون من نظرائهم في الجيش فهم صفوة الجيش وخاصته، المتميزين

[1] محمد نبيل الشيمي، **النخبة السياسية وتأثيرها في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر**، (دم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 17يناير2016، ص14).

[2] علاء الدين زردمي، دور النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية، الجزائر أنموذجا، **مجلة الفكر**، العدد: 16،جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ديسمبر2017، ص553.

بمجموعة القادة النافذين الذين تجتمع بهم ظروف التأثير ورسم السياسة العامة وممارسة النفوذ في الحياة العامة، فقادة الجيش هم الفاعلين الرئيسين في اتخاذ القرار السياسي للعسكريين.[1]

فتعتبر النخبة العسكرية هي النخبة الحاكمة في الأنظمة الديكتاتورية والاستبدادية.

- ✓ **النخبة الاقتصادية:**

هناك من يطلق عليها النخبة ذات الملكية، وهي النخب التي تستمد سلطتها مما تملك عقارات ورؤوس أموال وهي تملك سلطة تفرضها اليد العاملة التي تستخدمها لقضاء حوائجها كما تمكنها هذه الثروات من ممارسة قوة الضغط على النخب الأخرى (من يملك هو من يقرر) مما يضفي على هذا النوع من النخب سلطة اجتماعية واسعة وتتكون تركيبة هذه النخب من كبار ملاك الأراضي الزراعية ورؤوس الأموال وأرباب الصناعات وكما أن لهذه النخبة تأثير بالغ وقوي على النخب السياسية وصناع القرار السياسي ومن يؤثر في عملية التغيير الاجتماعي سواء أكان ايجابي أو سلبي.[2]

- ✓ **النخبة البيروقراطية:**

وكذلك تسمى بالنخبة التكنوقراطية، وهم مجموعة من الإداريين الذين تخرج اغلبهم من الجامعات ومراكز التكوين وبعد شغلهم للوظائف إدارية بواسطة الخبرة والترقية يرتقون إلى مصاف النخبة الإدارية التي تصبح من صانعي القرار الإداري والتسيير وإدارة الشأن العام.[3]

---

[1] أحمد زغلول شلاطة (وآخرون)، **النخب والانتقال الديمقراطي التشكيل والمهمات والأدوار**، ط1 (بيروت: المركز العربي الديمقراطي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2019، ص146).

[2] عبد الله زوبيري، المرجع السابق، ص33.

[3] أمينة علاق، نخبة أم نخب قراءة في المفهوم، الأدوار والإشكاليات، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد: 28، مارس 2017، جامعة قسنطينة، تخصص صحافة، ص50.

✓ **النخبة الدينية:**

تشكل النخب الدينية غالبا من العاملين في الحقل الديني فهم فئة تتمتع بقسط من المعرفة الدينية تؤهلها للقيام بعدد كبير من الوظائف الدينية كالإفتاء والقضاء والتعليم ولها سلطتها العلمية والدينية ولها نفوذها على باقي[1] الفئات الأخرى كما لها مصالحها المشتركة وأدوارها.[2]

✓ **النخبة الثقافية:**

تشمل جميع الأشخاص الذين نالوا على تعليم عال سواء في الجامعات أو المعاهد أو في المدارس العليا ويشتغلون في مجال الفكر والثقافة.[3]

ويرى "موسكا" أن المثقفين يشكلون نواة نخبة جديدة مهمة خاصة أن مؤهلاتهم الفكرية وخلفياتهم

التعليمية تجعلها توجهم للصالح العام بموضوعية تامة ومن ثم ترتفع الصفوة المثقفة فوق كل الطبقات الأخرى[4]، باعتبارها نخبة مشكلة من المفكرين والمنظرين والروائيين والكتاب بالإضافة إلى أساتذة الجامعات.[5]

---

[3] علي أسعد وطفة، **في مفهوم النخبة مقاربة بنائية، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية**، الإصدار الأول، مايو2015، ص84.

تم الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/03/03. **www //tanwair.net**

[2] أمينة علاق، المرجع السابق، ص49.

[3] إبراهيم ناصري، **النخب في شرق إفريقيا**، دراسة مستقبلية قراءات افريقية، دراسات وبحوث، 2018/03/26.

الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/03/03. **airrtafrican/home/new**

[4] أمينة علاق، المرجع السابق، نفس الصفحة.

[5] إبراهيم ناصري، المرجع السابق.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل الذي يشكل مدخلا مفاهيما لموضوع البحث أو الدراسة يبين لنا أن ظاهرة الفساد الذي يعتبر جريمة مبنية على التفكير والحساب والتخطيط لا على العاطفة وهو يكسر النزاهة والاستقامة، وللفساد عدة أنواع السياسي وهو استغلال السلطة العامة، الفساد الاقتصادي وهو اتخاذ المال المشبوه وسيلة للضغط على السلطة، والفساد الإداري الذي يعتبر انه سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل، والفساد المالي وهو محور الدراسة، الذي يمثل سوء استغلال الوظيفة العامة لكسب الخاص من خلال تلقى الرشاوى أو العملات وقد يكون من خلال نهب وتبديد المال العام أو الاختلاسات أو تبيض الأموال وغيرها من الطرق غير الشرعية لكسب السريع، ويعتبر الفساد المالي ظاهرة سلبية له عدة آثار جسيمة على الدولة والمجتمع مما يؤثر على الاقتصاد الوطني وبالتالي تدهور الأوضاع المعيشية للمواطن مما يفقد ثقته في نظامه ويزعزع الشرعية التي تحدد طبيعة العلاقة بين الدولة والفرد، فان قيمة هذه الشرعية في الدولة الديمقراطية هي في ضمان حقوق الإنسان والشرعية تعبر أيضا عن حالة الرضا والقبول والتأييد الذي يبديه المواطنون اتجاه النظام بدرجة عامة ونخبته الحاكمة بدرجة خاصة التي بدورها تمثل مجموعة صغير من الإفراد يمتلكون القوة السياسية الفعالة، وتحاول تلك النخبة الحاكمة في أي مجتمع أن تجد الأساس الشرعي والأخلاقي لبقائها في قلاع السلطة من خلال محاولتها لكسب الرضي الشعبي.

الفصـــــل الثـــــاني:

الفســـاد المـــالي فـــي الجـــزائـــــر ومظـــاهر تـــآكل الشرعيـــــة

2019/2000

تمهيد:

يعتبر الفساد المالي من الظواهر الخطيرة التي تمس المجتمعات وتلحق الضرر بسياساتها واقتصاديتها عن طريق الثراء الفاحش غير الشرعي وكذا سوء استغلال الموارد سواء أكانت موارد طبيعية أو بشرية أو مالية على حساب الفئات الضعيفة من الشعب.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك موارد بشرية ومالية وطبيعية كبيرة، وعلى الرغم من ذلك إلا أنها لم تستطع تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية تصبوا إليها طموحات المجتمع، ويعود ذلك إلى سوء التسيير واستغلال المناصب العليا، وانتشار أو استفحال ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه وتزايده خاصة في العشرون سنة الأخيرة أو الحقبة البوتفليقية كما يسميه البعض مستنزفا الخزينة العمومية ومرهقا لاقتصاد الدولة من خلال قضايا فساد كبرى شملت اختلاس وتبييض للأموال وغيرها مما عاد بالسلب على المواطن البسيط.

وسنحاول في هذا الفصل توضيح أهم قضايا أو مظاهر الفساد المالي التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة وكذا مظاهر تآكل الشرعية وتأثيرها على النظام السياسي وصناع القرار وكذا تأثيرها على الشارع الجزائري.

وبناءا على ذلك سنتناول في هذا الفصل مبحثين أولا واقع ومظاهر الفساد المالي في الجزائر، والمبحث الثاني تحت عنوان مظاهر تآكل الشرعية السياسية في الجزائر وتداعياتها.

المبحث الأول: واقع و مظاهر الفساد المالي في الجزائر

المطلب الأول: واقع الفساد المالي في الجزائر

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليار الدولارات، و تزامن هذا الواقع مع ارتفاع أسعار البترول بداية من ستة 2000، وقد تبنت الحكومة جملة من البرامج التنموية الاقتصادية في الفترة الممتدة من 2001_2014 ثلاث برامج تنموية مخصص لها غلاف مالي ضخم قدر بحوالي 30440 مليار دج حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، اختلاس، نهب المال العام، صفقات مشبوهة....الخ)، تكبدت الجزائر من جرائها قرابة 30 مليار دولار بين عام 2010/2000،[1] حيث نجد أن الجزائر تعاني من التهرب الجبائي الذي يعتبر من اخطر الجرائم وهذا بسبب تفشيه بشدة وغموض القوانين المسيرة لها وغياب العدالة إذ تشير الإحصائيات إلى أن قيمة التهرب الجبائي قدرت بحوالي 1,05 مليار دولار سنويا، وتقدر السرقة واختلاس الأموال سنويا بحوالي 500مليار سنتيم.[2]

[1] مراد كريفار، محمد امين بربري، المرجع السابق، ص، 60.

[2] عمار كتوش، الحاج قويدر قورين، **الفساد الإداري والمالي والمصرفي الجزائري وأساليب مكافحته**، جامعة ورقلة، 2019/12/02.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/03/13. Manifest.univ_ouargla.dz

وتشير التقارير أن تفشي الفساد في الجزائر مرتبط أساسا كما سبق الذكر بارتفاع إيرادات النفط التي بلغت 500 مليار دولار خلال عشر سنوات الأخيرة، كما يرجع بعض المحللين أسباب زيادة الفساد والجرائم الاقتصادية وقضايا الاختلاس والرشوة في السنوات الأخيرة إلى عدم نجاعة آليات المراقبة التي تعتمدها الجزائر في متابعة صرف الميزانيات الضخمة المخصصة لتمويل مشاريع البنى التحتية والنقص الكبير في عدد القضاة المكلفين بمعالجة هذه القضايا.[1]

فالنظام الحاكم في الجزائر في ظل الدولة الريعية التوزيعية كأساس للتقوية مشروعيته من خلال محاولته شراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكسب رضي المواطن والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، مما جعله يفتقر إلى العقلانية وهذا ما أسفر عنها تكون عصابات مالية استغلت الوضع لصالحها الخاص.

فبعد المرحلة الانتقالية والصراع على مستوى السلطة تساهم في إنتاج بيئة خصبة لنمو الفساد فقد أتاحت هذه الوضعية لجماعات المصالح التي لها علاقات بالنخب الحاكمة من استغلالها من خلال تصحيح هيكلة الاقتصاد الوطني للسرقة والنهب.[2]

واثر هذا الاستفحال الشديد للفساد في الجزائر سلبا على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فالبرغم من تشريعها للعديد من القوانين وتوفيرها للعديد من آليات مكافحة هذه الظاهرة والحد منها إلا إنها فشلت في تحقيق ذلك، إلا في الآونة الأخيرة فإننا نلمسه إلى حد ما.[3]

---

[1] سهام صاحبي، المرجع السابق، ص87.

[2] مجبور فازية، **إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو: مدرسة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، 15 جوان 2015، ص، ص، 103،102).

[3] سارة بوسعيود، شراف عقون: واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، العدد: 01، 27المجلد: 05 جوان 2018، ص303.

واستنادا إلى تقارير المنظمات الدولية نجد ضمن مؤشرات الفساد مؤشر مدركات الفساد تصدره منظمة الشفافية الدولية ترتب دول العالم وفقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين السياسين وكبار المسؤولين في الدولة، وتتراوح قيمته بين 0 الذي يعني درجة فساد عالية و 10 التي تعني درجة شفافية عالية، وأحيانا يحسب بين 0 و 100 درجة.[1]

ولدينا هنا جدول يوضح تطور مؤشر الفساد في الجزائر من سنة 2003 إلى سنة 2016

السنة	الترتيب	عدد الدول بالدراسة	نقاط المؤشر
2003	88	133	2،6
2004	97	146	2،7
2005	97	158	2،8
2006	84	163	3،1
2007	99	180	3
2008	92	180	3،2
2009	111	180	2،8
2010	105	178	2،9
2011	112	183	2،9
2012	105	176	3،4
2013	94	177	3،6
2014	100	177	3،6
2015	88	167	3،6
2016	86	176	34 من 100

الشكل رقم: (02)

[1] سارة بوسعيود، شراف عقون، المرجع السابق، ص، 317.

يتضح من خلال الشكل (02) أن الجزائر المتأخرة في مجال الشفافية و الحد من الفساد، في سنة 2003 تحصلت على درجة سيئة قدرت بحوالي 2،6 واحتلت المرتبة 88 من أصل 133 دولة.

وهذا راجع إلى تفشي الرشوة والاختلاس والفساد بمختلف أنواعه، ثم عرفت تحسنا طفيفا في الفترة الممتدة بين 2004 و 2006 ويعود ذلك إلى الإجراءات القانونية التي اتخذتها الجزائر وبين سنتي 2007 و2008، تحصلت الجزائر على مؤشر درجته تجاوزت 3 من أصل 10 وهذا ما جعل الجزائر تخرج من القائمة السوداء التي تضم البلدان الأكثر فسادا في العالم لتلقى تراجع كبير بين سنتي 2009 و2011 حيث أصبحت من الدول الأكثر فسادا في العالم حيث تزامنت هذه الفترة بإطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي حيث خصص له غلاف مالي قدر بحوالي 386 مليار دولار مما استغل أصحاب السلطة والنفوذ الوضع الممارسة الفساد بمختلف أنواعه.

وخلال الفترة الممتدة بين 2012 و2016 استقر معدل الفساد مما يعنى أن الجزائر تحتل مراكز غير مشرفة من حيث النزاهة والشفافية،[1] واحتلت الجزائر المركز 106 عالميا برصد 35 نقطة من 100 لعام 2019 حسب ما أصدرته منظمة الشفافية العالمية حيث تراجعت الجزائر بمنصب واحد 105عن تصنيف سنة 2018 من أصل 180 دولة،[2] وهذا ما يعني في نظر الشركاء والمستثمرين الأجانب أن النظام العام في الجزائر يشجع على الفساد وإقصاء النزاهة الشريفة وهذا يتطلب إلى تحرك الجهات المختصة للقيام بإصلاحات واسعة على المستوى النظام المصرفي والمالي وتسير المال العام والصفقات العمومية.[3]

المطلب الثاني: أهم قضايا الفساد المالي في الألفية الثالثة بالجزائر

سنعرض في هذا المطلب أهم قضايا الفساد المالي التي شهدتها الجزائر في الألفية الأخيرة و التي ألحقت ضررا كبيرا في الاقتصاد الوطني.

---

[1] مراد كريفارد، محمد أمين بربري، المرجع السابق ،ص61.

[2] م، إسلام ، جريدة الخبر، 23 يناير2020.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/03/16. www. Elkhabar .com

[3] مراد كريفار، محمد أمين بربري، المرجع السابق، نفس الصفحة.

1_ فضيحة بنك الخليفة:

بنك خليفة تأسس في سنة 1997 من قبل صاحبه السيد رفيق عبد المؤمن خليفة 33 سنة وهو صيدلي وهو ابن احد وزراء الحكومة جزائرية وأبوه كان احد كوادر الكبار للاستخبارات إبان الثورة فأنشأ رفيق عبد المؤمن بنك الخليفة عام 1997 برأس مال مجموعة صيدلانية كان يترأسها هو بنفسه وخلال سنوات أصبح بنك خليفة احد أكبر البنوك الجزائرية الخاصة ب7000 موظف وقيمة 1،5 مليار دولار ورقم معاملات بلغ 400 مليار دولار سنويا،[1] وعلى أساس المغامرة قدم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية لم يكن المودعين الجزائريين ليحصلوا عليها مثل معدلات الفائدة العالية على الودائع وكذا تسهيلات للقروض وهذا كله بغرض جذب اكبر عدد ممكن من الزبائن كما قدم هذا البنك قروض مغرية وخاصة على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الاجتماعي حسب ما شارت إليه اللجنة البنكية في إحدى مذكراتها المتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش.[2]

وظهور إمبراطورية الخليفة وتوسع نشاط الخليفة بنك بتأسيس عدة شركات وسنذكر أهمها:

1_ شركة خليفة للإعلام الآلي 13 جوان 2000: شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال يقدر ب: 100.000.000.00 دج، 50% منها لبنك الخليفة.

2_ شركة خليفة كاتريينغ 10 اكتوبر 2000 برأس مال قدر ب: 10.000.000,00 دج.

3_ شركة خليفة لتأجير السيارات 02 جانفي 2001 برأس مال يقدر ب: 10,000,000,00 دج.

4_شركة خليفة للخياطة 26 جوان 2001 برأس مال يقدر ب: 10,000,000,00 دج.

---

[1] خالد البرحلي، فساد بوتفليقة والأرقام السرية في البنوك السويسرية لجنرالاته، هسبريس، جريدة الكترونية مغربية. تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/03/16 www.hespress.com

[2] عمران محمد باجي، **تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2003/2011)**، (مذكرة لنيل مقدمة لاستكمال متطلبات لماستر أكاديمي، جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، 2014/2015، ص56).

5_ شركة خليفة للصحة 15 جويلية 2002 برأس مال قدر ب: 50,000,000,00 دج.

بعد توسع نشاط آل خليفة بنك الذي أصبح يتكون من فروع صار يعرف بمجمع الخليفة الذي كان يشرف على تسيره السيد خليفة عبد المؤمن وأصبح لهذا المجمع شركات تتمثل في خليفة للدواء بفرنسا، خليفة نيوز بإنجلترا، فيليب هولزمان الخاصة بالبناء بألمانيا وبنك أرست روزنهيمر بألمانيا[1]، كما أسس عبد المؤمن خليفة شركة طيران كانت تستخدم 30 طائرة عن طريق الإيجار ومحطتي تلفزيون كانت تشغل 400 شخصا في فرنسا لوحدها، كما كان ينوي إطلاق شركة ملاحة ضخمة بأسطول وبواخر ضخمة 20 ألف موظف، زيادة على ذلك كان خليفة الممول الرسمي للفريق مرسيليا الفرنسي، ولعبد المؤمن خليفة علاقات كبرى مع السياسيين في الجزائر وهذا ما يبين سرعة جمعه لهذه الأموال في ظرف وجيز مكنه من تأسيس هذه الإمبراطورية الضخمة ومن أهم هذه العلاقات علاقته مع شقيقي عبد العزيز بوتفليقة السعيد وعبد الغني.[2]

انهيار إمبراطورية الخليفة:

إن النمو الهائل لهذا المجمع وغياب الرقابة والشفافية عليها فيما يتعلق بمصادر التمويل وعدم نشرها لحساباتها وأصحاب الأسهم فيها أو مموليها مما أثار فضول الصحافة الجزائرية والفرنسية عن مدى نجاعة تركيبة مجموعة الخليفة، وفي نوفمبر 2002 قام بنك الجزائر ووزارة المالية التحقيق في الموضوع.

وطالب عضو برلماني فرنسي بتحقيق في شهر فيفري 2003 وتم توقيف ثلاثة مسؤولين كبار في مطار الجزائر وبحوزتهم مبلغ مالي قدر بأكثر من 2,000,000 دولار في هذا البنك تم نقله

---

[1] نور الدين ختال، **إمبراطورية الخليفة البداية والنهاية**، 15 ماي 2015، موقع الحوار.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/03/16 **www.djazairess.com**

[2] خالد البرحلي، **فساد بوتفليقة والأرقام السرية في البنوك السويسرية لجنرالاته**، هسبريس جريدة الكترونية مغربية.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/04/17. **www.hespress.com**

إلى الخارج، وقامت بعدها مفوضية البنوك الجزائرية بتعين مسؤول ليقوم بأعمال المراجعة والتدقيق مما أثار الهلع بين المودعين وعملاء البنك.[1]

بعد إفلاس بنك خليفة وشركة طيران وقناة تليفزيونية الذي كان يشغل أزيد من 20 ألف موظف في الجزائر والخارج بسبب خسارة قدرها احد المحاميين مابين 1,5 و5 مليار دولار للدولة وزبائن البنك.[2]

بعد صدور مفكرة باعتقال مالك المجمع من طرف السلطات الجزائرية قامت المفوضية بسحب ترخيص بنك خليفة وتعيين شخصا مشرفا على أعمال التصفية وقالت المفوضية في بيان لها أن العجز الكبير المخفي في صور بيانات كاذبة يعود إلى إخراج الأموال من البلاد وتراكم الأسهم التي لا قيمة لها الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون على الشركات المساهمة والى تقديم معلومات غير صحيحة.

وبعد ذلك بأيام ابلغ رئيس الوزراء مجلس الوزراء أن مجموعة خليفة ستكلف الدولة مبلغ 100 مليار دج أي 1,3 مليار دولار.[3]

2_ قضية سوناطراك البترولية:

تعد قضية سوناطراك من اخطر القضايا وأكثرها متابعة في الجزائر، و تدل كلمة سوناطراك المختصر الفرنسي للشركة النفطية الوطنية الجزائرية وهي اكبر مجموعة بترولية حكومية مختصة بالمهن المتعلقة بإنتاج وتسويق المنتجات النفطية حيث تلقب بالعملاقة الأفريقية نظرا لكونها إحدى اكبر وأنشط الشركات الإفريقية عبر العالم، ويمكن اعتبار الشركة وفروعها المتعددة منذ تأسيسها إلى يومنا هذا عصب الاقتصاد الجزائري.

---

[1] فتيحة حيمر، **ظاهرة الفساد في الجزائر (1989 _ 2013)**، دراسة تحليلية وصفية رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم جامعة الجزائر 03:قسم العلوم السياسية والعلاقاة الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري 2014، ص، 275).

[2] العربية، **الجزائر 3 فضائح فساد كبيرة تسيء لفترة بوتفليقة**، فرانس برس، 17 ابريل 2015، 20:00
تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/04/17. https://www.alarabiya.net

[3] فتيحة حيمر، المرجع السابق، ص، 276.

لو نظرنا إليها من الناحية التقنية فان الأمر يتعلق بأربعة قضايا وهي قضية سوناطراك 1،2،3،4 لكن في مجملها تدور حول شبكة ضخمة من الفساد المالي والسياسي، ويتهم فيها مجموعة من السياسيين ومسؤولين كبار عن قطاع النفط بتلقي عمولات و رشاوى دولية تقدر بملايين الدولارات من مجموعة من الشركات الأوربية أو المتعددة الجنسيات مقابل إجراء صفقات ضخمة تخص الشركة النفطية وحظيت قضيتا سوناطراك 1و2 بنصيب كبير من المتابعة الإعلامية سواء الوطنية أو الدولية وذلك للوزن الثقيل للشخصيات الجزائرية والشركات الدولية المرتبطة بهذه القضية.[1]

تتعلق القضية بخمس صفقات مشبوهة بقيمة تقارب المليار دولار أمريكي منحها محمد مزيان لمجمع الشركة الألمانية كونتال الجيريا فونك فرنك في إطار مشروع إنشاء نظام مراقبة بصرية وحماية الكترونية لجميع مركبات مجمع سوناطراك في الجزائر وأشار قرار الإحالة إلى أن شركة سوناطراك أبرمت صفقة مشبوهة مع المجمع الايطالي سيبام في إطار[2] مشروع انجاز أنبوب الغاز

الرابط بين الجزائر وسردينيا الايطالية لنقل الغاز الطبيعي من حاسي الرمل جنوب الجزائر إلى ايطاليا، وهو مشروع مقسم إلى أربعة أقسام، ورفعت في هذه الصفقة عدة اتهامات، فقد بلغت قيمة هذه الصفقة 586 مليار دولار.

تبلورت القضية عقب نشر موقع ويكليكس للسفارة الأمريكية بالجزائر وثائق سرية توضح وتشرح بالتفصيل شبكة الفساد السياسي والمالي الذي يعيشه قطاع النفط في الجزائر، فهي تتحدث عن تورط شركات ايطالية وألمانية وفرنسية في هذه الفضيحة إلى جانب وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل ومساعديه المشتبه بتلقيهم رشاوى وعمولات تقدر ب 256 مليون دولار مقابل تسهيلات في منح صفقات للمجموعة الايطالية تخص فروع سوناطراك،[3] بالإضافة إلى تورط

---

[1] الجزائر 24

تاريخ الاطلاع على الويب يوم 2020/04/20. **www.aljazair24.com**

[2] عثمان لحياني، **فضائح فساد لا تنتهي في الجزائر، سوناطراك وعلاقات خارجية**، العربي الجديد، 2016/10/24.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/04/20. **www.alaraby.com**

[3] الجزائر 24، المرجع السابق

مجلس الإدارة محمد مزيان واثنان من أبنائه و08 مدراء تنفيذيين وكذا 08 متهمين آخرين وجهت إليهم تهمة تكوين جمعية أشرار وتحويل أموال عمومية والرشوة في صفقات مخالفة للقانون تم إبرامها بالتراضي مع شركات أجنبية، وتم اتهام محمد مزيان بتقديم صفقات بقيمة 110 مليار يورو لشركة فانكفورك الألمانية مقابل التنازل عن أسهم في الشركة لوالديه.[1]

3_ قضية الطريق السيار شرق _ غرب:

القضية تتعلق بالطريق السيار شرق غرب الرابط بين الحدود الجزائرية الشرقية والغربية والمتجه من الحدود الشرقية مرورا بعنابة و قسنطينة، الجزائر، معسكر، تلمسان إلى غاية الحدود الغربية على مسافة 1720كم[2] ، المتهم فيه الوزير الأسبق للأشغال العمومية[3] عمار غول وكذا 17 شخصا و07 شركات أجنبية متهمة بالرشوة وغسل الأموال وتبديد المال العام، انطلق المشروع عام 2006 في الولاية الثانية لبوتفليقة على أن ينتهي بعد أربع سنوات وبقيمة أولية فاقت 6 مليار دولار، لكن بعد 09 سنوات لم يكتمل المشروع وارتفعت كلفته إلى أكثر من 11 مليار دولار حسب التقديرات الرسمية، والشركات التي تبنت المشروع هي سي ارسي سي الصينية وكوجال اليابانية و اس.أم الكندية وايسولوكس الاسبانية وبياروتي الايطالية وغارافانتاس السويسرية وكوبا البرتغالية.[4]

4_ قضية تركيب السيارات :

كشفت بعض الصور المسربة من احد مصانع تركيب السيارات الأسيوية غرب الجزائر عن فضيحة مدوية، بعدما تبين أن الشركة حصلت على رخصة استيراد وتجميع السيارات تقوم في الحقيقة باستيراد سيارات أسيوية جاهزة داخل حاويات، وان ما تقوم به هذه الشركة التي تحصلت على ترخيص من وزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب بمساعدة من وزيري الحكومة

---

[1] العربية، الجزائر، 3 فضائح فساد كبيرة تسيء لفترة بوتفليقة، المرجع السابق.

[2] ويكيبديا، الطريق السيار شرق غرب(الجزائر) http://ar.m.wikipedia.org

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/04/2.

[3] الجزائر 24، المرجع السابق

[4] الجزائر 24، المرجع السابق

عبد المالك سلال و اويحيي وبتواطؤ عدد من رجال الأعمال، هو مجرد تركيب العجلات ثم طرحها في السوق على أساس أنها إنتاج محلي.

وقال مصدر من وزارة الصناعة والمناجم حسب ما أورده موقع الجزائر اليوم أن العملية تستعمل كغطاء لاستمرار في تحويل العملة الصعبة إلى الخارج من طرف هذه الشركة التي اعتادت على تحويل مئات ملايين الدولارات إلى الخارج منذ سنوات تحت غطاء استراد العديد من الماركات الفاخرة، مما سمح أن هذه الشركة حصلت على عقار ضخم كان مقر لأحد مصانع النسيج بالدينار الرمزي.[1]

وأسفرت فضيحة مصانع تركيب السيارات عن خسارة للخزينة العامة ب 128 مليار دينار (975 مليون يورو) حسب أرقام رسمية.[2]

ومعروف في أوساط صناعة السيارات أن السيارات التي تستورد مفككة ويعاد تجميعها ويزيد سعرها عن 10% على الأقل مقارنة مع نظيرتها والتي تستورد على حالتها، فضلا عن حقوق استخدام العلامة والقروض البنكية ما يجعل أسعارها تزيد ب 20% لدى المستهلك النهائي، في حين لا يستفيد الاقتصاد الوطني في شيء من العملية أمام غياب الرقابة المحلية.[3]

5_ قضية التمويل الخفي لحملة بوتفليقة الانتخابية:

تتمثل هذه القضية في تمويل الخفي لحملة الانتخابية لرئيس بوتفليقة المنتهية عهدته المقررة في ابريل 2019 بتواطؤ مسؤولين سابقين ورجال أعمال مقابل الحصول على امتيازات، وفقا لوكالة الصحافة الفرنسية رويترز كان مدير حملة بوتفليقة الوزير السابق عبد الغني زعلان ورجال أعمال

---

[1] **استراد السيارات آسيوية جاهزة داخل حاويات وعرضها في السوق على أنها مصنوعة في الجزائر**
تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/04/21. www.telexpresse.com

[2] **تأكيد إحكام مشددة بالسجن بحق مسؤولين جزائريين سابقين في عهد بوتفليقة**، 2020/03/25.
تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/05/25. www.france24.com

[3] **استراد السيارات أسيوية جاهزة داخل حاويات وعرضها في السوق على أنها مصنوعة في الجزائر**، المرجع السابق

قدموا مساهمات في تمويل الحملة الانتخابية الرئاسية التي ألغيت تحت ضغط الحركة الاحتجاجية، وأوضح أن المبلغ الإجمالي بلغ 750 مليون دينار جزائري (5،6 مليون يورو) وهو ما يفوق السقف المحدد قانونيا لتمويل الحملة الانتخابية لكل مرشح.

فقد وجهت لرجل الأعمال احمد معزوز تهمة الرشوة مقابل الحصول على ميزة غير مستحقة لتمويل الخفي للحملة الانتخابية، وهذا بمساعدة الوزير يوسف يوسفي ورئيس الوزراء السابق احمد اويحيي وعدة رجال أعمال أمثال علي حداد و محمد بايري.[1]

6_ قضية البوشي والكوكايين 2018:

البوشي لقب يطلق على كمال شيخي الجزار الذي اعتلى شاشات التليفزيون وتصدر الصحف المحلية والأجنبية وعرفه الناس كواحد من نماذج الطبقة الثرية في البلاد التي انطلقت من لاشيء لتجد نفسها مصنفة في النخبة المالية، فلا مسار مهنيا ولا تكوينيا لها ولا حتى إرثا عاد إليها، إلا البعض من الجرأة والشخصية الحربائية والعلاقات المشبوهة والقليل من الحظ، واستطاع كمال البوشي أن يحيط نفسه بشخصيات نافذة في السلطة، فالتحقيقات الاولية لقضية الكوكايين أثبتت أن

الرجل مسنود من جهات قوية في مختلف مؤسسات الدولة من أقارب وأبناء مسؤولين كبار في الحكومة والجيش والقضاة والإدارة ضالعون في الفضيحة.

وقد تبين في القضية أن شحنة الكوكايين المحجوزة في منتصف شهر رمضان الماضي (2019) في ميناء وهران أزال اللثام عن حلقة جديدة من مسلسل الفساد المالي والإداري والسياسي المستشري في البلاد[2] باستغلال النفوذ والوظيفة وقبول هدايا من المتورط الرئيسي مقابل منحه

---

[1] قناة العالم، **الجزائر تفتح ملف تمويل بوتفليقة**، الجمعة 6 ديسمبر 2019، 17:37.

تم الاطلاع على صفحة الويب يوم2020/05/25. **Alalamtv.net/news**

[2] صابر البليدي، كمال البوشي جزار يطيح بجنرالات ومسؤولين كبار في الجزائر، جريدة العرب، الثلاثاء 2018/07/10، ص 13.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020 /05/26. **https://alarb.com**

تسهيلات إدارية لإقامة مشاريع عقارية بالعاصمة،[1] لولا أن الأمن الاسباني بادر إلى كشف خيوط القضية بعد أن رست الباخرة القادمة من البرازيل بميناء فالنسيا وهي محملة بكمية من الكوكايين تقدرب 701 كليوغرام معبأة بأحكام في حمولة اللحوم القادمة باسم شركة استزاد المملوكة لكمال شيخي، ليتم لملمة الأمر وتقييد القضية ضد مجهول، لاسيما أن العصابة اتخذت جميع احتياطاتها بما فيها رمي الشحنة في البحر حال وجود أي خطر وتزويدها بشرائح " جي.بي.اس" من اجل العودة إليها.[2]

[1] جريدة الخبر، **تفاصيل محاكمة كمال البوشي**، 2019/07/19.

تم الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020 /05/26. **https://www.elkhabar.com**

[2] صابر البلبدي، **كمال البوشي جزار يطيح بجنرالات ومسؤولين كبار في الجزائر**، المرجع السابق

جدول يوضح أهم قضايا الفساد الذي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة

القضية	السنة	قيمة الخسائر	موجز
بنك الخليفة	2003/2002	1،5 مليار دولار مصرح عنها ومابين 3 إلى 5 دولار حسب المتتبعين	خليفة فضيحة القرن من بين اكبر قضايا الفساد في الجزائر تضم عدد من أهم المسؤولين والوزراء بدأ تعقب اكتشاف ثغرات في التعاملات المالية لمجمع خليفة
قضية الطريق السيار شرق ـ غرب	2006	6 مليار دولار إلى 11 مليار دولار	نهب المال العام تورط فيها مسؤولين في الدولة و وزراء وكذا مؤسسات أجنبية
قضية سوناطراك	2013/2010	178مليار دينار	فساد سياسي ومالي تضم مجموعة من السياسين والمسؤولين بقطاع النفط
قضية تركيب السيارات	2016	128 مليار دينار	تجميع ثروات غير شرعية متورط فيها وزراء سابقين ورجال أعمال
قضية البوشي والكوكايين	2018	غير معلومة	احدث قضايا الفساد تورط فيها العديد من المسؤولين المدنيين والعسكريين وتأكد تورطهم مع البوشي في أعمال غير قانونية
قضية التمويل الخفي للحملة بوتفليقة الانتخابية	2019	750 مليون دينار	قضية فساد متورط فيها مسؤولين سابقين ورجال أعمال مقابل الحصول على امتيازات

الشكل رقم: (03)

*من إعداد الطالبة: مقدم آسية

المبحث الثاني: مظاهر تآكل الشرعية السياسية في الجزائر وتداعياتها

المطلب الأول: الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في الحقبة الأخيرة

تتسم المعارضة الجزائرية بالضعف البنائي نتيجة التشتت وغياب التنسيق والتكامل ولافتقادها لاستراتيجية واضحة للعمل، وهذا ما تمكن التحقق منه في ارض الواقع، إذ لا تكتفي في الغالب بردات فعل إزاء مشاريع السلطة، كما وقع مثلا مع التعديل الدستوري الأخير والعهدة الثالثة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتطل في المواعيد الانتخابية لتختفي فيما عداها من أوقات، وإذا كان لهذه الوضعية تبريرها الموضوعي يمارس للتطبيق والتعتيم عليها.

وقد نجحت السلطة الحاكمة في الجزائر إلى حد بعيد في ترويض العديد من النخب (المثقفة، الاقتصادية، الدينية، العسكرية، .....الخ)، إذ تعتمد على أسلوب التهديد و الوعيد تارة و بلاغراء والترغيب تارة أخرى ولاسيما أنها تعتمد في إستراتيجيتها التسلطية على النخب السياسية إلى جانب نظيرتها العسكرية، وتبين تغليب بعض النخب لمصالحها الخاصة، وتورط فساد مالي وإداري وسياسي مما أسهم بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة وبين أفراد المجتمع، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها الأمر الذي افقد هذه النخب ثقة الجماهير وتولد شعور بالإحباط في أوساط الشعب الجزائري.

ومن أهم العوامل المحددة لفقد النخبة قاعدتها الشعبية أو مدى قدرتها على تعبئة جماهير الشعب والحصول على دعم لتوجيهاتها ومشاريعها والتي فقدت الجزائر لتلك الشرعية وذلك يعود إلى ضعف الارتباط بين النخبة والجماهير ويعود كذلك إلى هشاشة دولة المؤسسات وغياب حكم القانون.[1]

والارتباط أكيد موجود بين ظاهرتي الفساد والاحتجاجات والإضرابات، فقد انتشرت موجة من الإضرابات، وفي وقت تكثر فيه حالات الفساد، فساد وصل إلى الشركات الكبرى التي توصف '

[1] بوحنية قوي، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي (الصفح والذاكرة)**،(دم، دار حامد للنشر والتوزيع، ص، ص، 99،100).

"بالإستراتيجية" كسوناطراك، ولم يستثني المشاريع الكبرى كالطريق السيار شرق غرب وغيرها من الاستثمارات الكبرى التي قامت بها الدولة في القطاع العمومي كما سبق الذكر، ناهيك عن القطاع البنكي الذي يسير باسم الجزائريين هذا المال العام الذي تراكم وزاد عدد الطامعين فيه.

فساد انتقل في الجزائر من الحالة الفردية والمحدودة إلى حالة شبه جماعية، فما تكلمت الصحافة عن حالات الفساد لابد من وصف آخر لأنه يرتبط بظاهرة سياسية واجتماعية عميقة، وسيكون لها الأثر الأكيد على التركيبة الطبقية للمجتمع الجزائري وموازين القوى السياسية بين فئاته وطبقاته، فنحن أمام حالة تحويل، نعم تحويل أموال ضخمة من طابعها العام إلى أملاك خاصة بناء على إستراتيجية واضحة المعالم يشارك فيها أصول وفروع عمليات تحويل تستعمل فيها مؤسسات أو جهات قانونية لتسهيل تحويل المال العام إلى مال خاص في وقت قصير يكون فيه الموظف السامي من الوسط المختار على رأس المؤسسة العمومية التي يجب عليه البقاء فيها كبالوعة لهدر المال العام، وهذا ما جعل الشعب الجزائري يفقد ثقته في النظام ونزوله إلى الشارع بغية تغيره.[1]

ولا ننسى أن الشعب الجزائري استند إلى الحياد السياسي، فيتجلى ذلك في تراجع نسبة المشاركة في الانتخابات على تواليها، أو بما يعرف بالعزوف السياسي فظل هاجسا سياسيا يقلق السلطة الجزائرية فمثلا في الانتخابات التشريعية 2002،2007، 2012 وكذا الانتخابات الرئاسية 2004، 2009، 2014 وخلالها لم يتجاوز أعلى نسبة للمشاركة[2] فيها 63% وتدنت إلي 43%

وفي انتخابات 2007 على الرغم من أن السلطة تبذل جهود واسعة لإقناع الناخبين من اجل المشاركة في الانتخابات وخاصة التشريعية والمحلية.

---

[1] ناصر جابي، **الجزائر سنوات بوتفليقة، مقالات في الساسة والاجتماع**، ط1 (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص، ص، 308، 309).

[2] فتيحة زماموش، **العزوف الانتخابي في الجزائر الهاجس والرهان**، 13 يناير 2017.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب 2020/05/27. https://www.ultrasamt.com

وما زاد الأمر تعقيدا على السلطة الجزائرية بروز الأحزاب المقاطعة ولعل أهمها حزب طلائع الحريات وهو حزب منشق عن جبهة التحرير الوطني، جيل جديد وهو حزب تقدمي بزعامة جيلالي سفيان وحزب الحركة الاجتماعية الوريث الشرعي للحزب الشيوعي الجزائري بالإضافة إلى حزب بركات أو كفاية التي تأسست عام 2014 وقادت حراكا في الشارع الجزائري ضد ترشح الرئيس الجزائري بوتفليقة لولاية رئاسية في 2014.[1]

وتعود أهم أسباب العزوف الانتخابي والحياد السياسي في الوسط الجزائري إلى يأس الجزائريين من التغيير عبر الصندوق، وكذا موجة الفساد الأخيرة التي أعلنت الصحف عنها فشوهت السياسة وأفقدت الثقة في المسؤولين بمختلف مستوياتهم.[2]

أهم الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر:

1_ احتجاجات القبائل 2002/2001:

متظاهرون يرشقون رجال الأمن بالحجارة وسط مدنية تيزي وزو شرقي الجزائر، استمرت المواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين في منطقة القبائل واستمر صداها إلى الجزائر العاصمة، وتقول الأنباء أن عدد ضحايا المواجهات المستمرة منذ عشرة أيام ارتفع إلى 80 قتيلا ومئات الجرحى كما شهدت أرجاء ولاية بجاية مظاهرات طالب أثنائها المتظاهرون بانسحاب قوات الأمن ورفعوا لافتات تطالب بوضع حد ل" الحقرة " وهي لفظ عامية تعني الظلم والاحتقار وامتدت موجة الاحتجاجات إلى الطلبة الجزائريين في العاصمة الجزائر.[3]

---

[1] فتيحة زماموش، المرجع السابق.

[2] ياسين بودهان، الشباب الجزائري عازف عن السياسة، 2013/09/21.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب 2020/05/27. **https://www.aljazeera.net**

[3] الجزيرة، الجزائر، 80 قتيلا في مواجهات بمنطقة القبائل، 2001/04/30.

تم الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/05/29. **https://www.aljazeera.net**

احتج المئات من طلبة جامعة الجزائر المركزية داخل الحرم الجامعي وردد المتظاهرون هتفات معادية للحكومة.[1]

2_ احتجاجات 2011:

بالتزامن مع بداية الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية مطلع عام 2011 أو بما يعرف بالربيع العربي خرج مئات الجزائريين في مظاهرات شعبية بالجزائر العاصمة و مدن أخرى في يناير كانون القاني 2011 محتجين على ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة مادتي الزيت النباتي والسكر.

فيما انتقدت المعارضة الجزائرية ما أسمته غلق بوتفليقة للعبة السياسية، ودعت إلى إجراء إصلاحات سياسية و اتهمت الحكومة الجزائرية أطراف لم تسمها بافتعال الأزمة من خلال رفع الأسعار لإخراج الجزائريين إلى الشارع وإسقاط نظام بوتفليقة.

تطورت الأحداث وأقدم العديد من الجزائريين على إضرام النار في أجسادهم على طريقة البوعزيزي في تونس احتجاجا على أوضاعهم المزرية، وانتقلت موجة الاحتجاجات إلى مختلف المدن الجزائرية وأعلنت عدة نقابات عن إضرابات شاملة، ووصل ذلك إلى مقر الرئاسة الجزائرية بعد أن أعلن موظفوها إضرابا شاملا، وخروج آلاف في مظاهرات منددة بغلاء الأسعار و مطالبة بإصلاحات اقتصادية وسياسية، وخلفت تلك الاحتجاجات التي استمرت 03 أشهر عن مقتل أكثر من 50 شخصا وتوقيف أكثر من 200.[2]

3_ احتجاجات 2014: في2014/10/15 قام رجال الشرطة من فرقة مكافحة الشغب بمظاهرات كبيرة شهدتها عدة مدن جزائرية من الجنوب إلى شمال البلاد احتجاجا على ظروف

[1] الجزيرة، الجزائر، 80 قتيلا في مواجهات بمنطقة القبائل، المرجع السابق.

[2] العين الإخبارية، احتجاجات الجزائر من شرارة أكتوبر 1989 إلى حراك مارس 2019، السبت 2019/03/09، 09:26. تم الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020 /05/30. https://ala ain.com

عملهم وضعيتهم الاجتماعية، وكذا مطالبين إقالة المدير العام للأمن لواء عبد الغاني الهامل، ويشار أن القوانين الجزائرية تحضر على الأسلاك النظامية القيام بحركات احتجاجية أو إضراب مهما كان نوعه[1].

تظاهر العديد من النشطاء في مدينة تيزي وزو والجزائر العاصمة ضد ترشح الرئيس[2]عبد العزيز بوتفليقة لولاية رئاسية رابعة رفع فيها شعارات لا لعهدة رابعة، والشعب الضحية الوحيد، ولا لحكم الأقلية في الجزائر.[3] وهنا بدأت السلطة الحاكمة تفقد سيطرتها على الأمور بعجزها عن شراء السلم الأهلي بطريقة تقيها عدوى الانتفاضات الشعبية، وفي نفس السنة شهدت مناطق الجنوب خاصة في مدينة عين صالح احتجاجات تطالب الحكومة بتوقيف مشروع استخراج الغاز الصخري لما له من مخاطر جسيمة.[4]

4_ الحراك الشعبي 2019: الحراك الشعبي في الجزائر منذ انطلاق الاحتجاجات في في 22 فيفري من عام 2019 تحت لا فتات لا للعهدة الخامسة، منددين بترشح عبد العزيز بوتفليقة لولاية خامسة والذي شغل سدة الحكم منذ عام 1999، لكن منذ البداية كانت الاحتجاجات ترمي إلى ابعد من إزاحة بوتفليقة فرفع المتظاهرون لافتات وشعارات تطالب برحيل النظام بأكمله.[5]

جاب الحراك الشعبي الجزائر بكل أقطار الجزائر استجابة موحدة لنداء التظاهر بطريقة سلمية بعد كل صلاة جمعة انطلاقا من المساجد ضد نظام اعتلى الحكم لمدة عشرين سنة مطالبين

---

[1] Cnn بالعربية، احتجاجات غير مسبوقة لقوات مكافحة الشغب تصنع الحدث في الجزائر، 2014/10/15

[2] مظاهرات بالجزائر وتصاعد الجدل عول ترشح بوتفليقة، 2014/04/08

تم الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/05/30. https://www.aljazeera.net

[3] مظاهرات بالجزائر وتصاعد الجدل حول ترشح بوتفليقة، 2014/04/08.

[4] بسام بوننني، المظاهرات في الجزائر وكيف انقلب الجيل الذي لم يعاصر سوى بوتفليقة عهليه، بي بي سي، 2019/04/5

تاريخ الاطلاع على الويب يوم 2020/09/03. https://www.bbc.com

[5] بي، بي، سي، عام على حراك الجزائر، م الذي تحقق؟، 22 فيفري 2020.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/05/01 https://www.bbc.com

بالتغيير الجذري، ويعود هذا الحراك أساسا إلى تمسك الرئيس بعهدة خامسة كما سبق الذكر وسط جدل كبير حول وضعه الصحي ومن هو الشخص الذي يسير شؤون البلاد من خلاله.[1]

حينها أعلن رئيس أركان الجيش السابق احمد قايد صالح رحمه الله في 26 مارس 2019 انه ينبغي تطبيق المادة 102 من الدستور الذي تسمح بإقالة الرئيس بسبب اعتلاء صحته، وحقق المتظاهرون أول مكسب لهم وطالبوا في الجمعة التالية لافتات كتبوا عليها المادة 102 هي نصف الإجابة عل العصابة أن ترحل بأكملها، والمؤسسة العسكرية تلبي النداء وتجبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتقديم استقالته وسجن بعض كبار المسؤولين بتهم تتعلق بالفساد.[2]

المطلب الثاني: تفكك النخب الحاكمة في الجزائر

بعد الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر والذي غلب عله الطابع السلمي والحضاري لقي نوع من الاستجابة وحدث تغير في النظام السياسي فاستقال من استقال وحسيب من حسيب، وفي هذا المطلب سنركز على تفكك النخب الحاكمة في الجزائر خاصة النخب السياسية والنخب المالية، والنخب العسكرية.

1_ تفكك النخب السياسية:

أ_ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: بعد خطاب قايد صالح رحمه الله الذي شدد فيه تطبيق الفوري للحل الدستوري المقترح للمواد 07 و08 و 10 أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة استقالته رسميا.

وهذا ما يؤكد أن استقالته لم تأت ألا بضغط حاسم من الجيش بعد أن تجاهل المجلس الدستوري برئاسة الطيب لوح بلعيز أحد المقربين من الرئيس المستقيل، دعوة قائد الأركان لتفعيل المادة 102 وإعلان عجز الرئيس.[3]

---

[1] لويزة آيت حمادوش، الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي، 2019/03/19.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/05/01. https://studies.aljazeera.net

[2] بي، بي، سي، عام على حراك الجزائر، م الذي تحقق؟، المرجع السابق.

[3] عربي، كواليس استقالة بوتفليقة ومعركة السقوط المبكر للرئاسة، الجزائر، الأناضول، 03ابريل 2019، 10:04.

ب_ الوزير الأول احمد اويحيي:

ساهم احمد اويحيي بشكل كبير في استفزاز الجزائريين حينما صرح للتلفزيون فرنسا 24 أن الشعب الجزائري سعيد بترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، ولهذا السبب كثير ما رفع المتظاهرون شعارات تنادي بإسقاطه شخصيا.[1]

تقلد اويحيي منصب الحكومة خلال (1995_1998) و(2003_2006) والفترة (2008_2012) أعيد تسميت المنصب بالوزير الأول ليتركه في 2012 ويلتحق برئاسة الجمهورية في العهدة الرابعة 2014 بعد إقالة عبد المجيد تبون جاء بعد صيف ساخن ومشحون بعد أن أعلن الحرب على المافيا وفصل المال عن السياسية الذي شكل صدمة للجزائريين، وعرف الرجل برجل المهام القذرة، وبعد خطابه في 28 فيفري محذرا من المسيرات التي تبدأ بالورود وتنتهي بالدماء أشعل نار الغضب في نفوس الملايين من الجزائريين الذين خرجوا في مسيرة اليوم الموالي.[2] إلى أن انتهى به الحال بالسجن بتهمة الفساد.

جـ _ جبهة التحرير الوطني:

انتكاسة غير مسبوقة عاشها حزب جبهة التحرير الوطني و الذي حكم الجزائر منذ استقلالها 1962 حتى الحراك الشعبي الرافض لعهدة الخامسة الذي كان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتولي رئاسة الحزب إلي أن يجد نفسه وحيدا في مواجهة شعب رافض لوصياته التي امتدت خمسة عقود كاملة.

في الوقت الذي كان الحزب يتحضر لترشيح عبد العزيز بوتفليقة لرئسيات 18 ابريل متوقعا فوزا ساحقا كما حصل معه في 1999، 2009، 2013 كان غضب الجزائريين يزداد ليتفجر ويزيح المرشح البارز من سدة الحكم وذلك تمهيدا لبداية عملية واسعة لإزاحة رموزه وهم كبار قيادات

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم2020/06/01. https://m.arabi21.com

[1] رياض الصيداوي، **نهاية زمن بوتفليقة صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، ط3،(دم، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2019، ص 88).

[2] رياض الصيداوي، المرجع السابق، ص، 91.

الحزب ثم الإطاحة بأمينه العام السابق السيناتور جمال ولد عباس وزج به في السجن بتهم ثقيلة تخص قضايا فساد، وبعد استنجاد العصابة أو بما يعرف بقايا النظام برئيس البرلمان معاذ بوشارب بقيادة الحزب ولم يعمر في منصبه إلا أياما معدودة ليتم الإطاحة بعد ضغط كبير من الشعارات، وتمت تزكية البرلماني محمد جيمعي لقيادة الحزب وسرعان ما تفجرت ملفات قضائية في وجهه وتجريده من الحصانة البرلماني[1]

وإيداعه سجن الحراش الذي يضم عددا كبيرا من قيادات الحزب الذين تولوا مناصب وزارية أمثال بوجمعة طلعي والسعيد بركات، محجوب بدة، عبد الغني زعلان، وعبد المالك سلال و وزير العدل الطيب لوح وموسى بن حمادة وغيرهم بتهم فساد ونهب المال العام، ليتم انهيار الحزب الحاكم ليتحول بعدها إلى حزب يوصف بأنه جامع للطامعين واللاهثين وراء المغانم لا غير.[2]

2_ تفكك النخب المالية:

لقد شكلت طيلة حكم بوتفليقة الممتدة على 20 سنة مجموعة من الملياردیرات الذي ارتبط اسمهم بوتفليقة وأخيه السعيد ولعبوا ادوار سياسية متفاوتة الخطورة من داعم لبوتفليقة إلى متخلي في آخر لحظة مع اندلاع لحالة الثورات، وسنحاول التطرق إلى أبرزهم:

ا_ يسعد ربراب:

صاحب مجمع سيفتال الذي يأتي على رأس قائمة أغنياء الجزائر بثروة قدرتها مجلة فوريس الأمريكية المتخصصة في تصنيف الشخصيات في العالم بحوالي 3،2 مليار دولار مما يجعله يظفر بجدارة بمكان ضمن أغنى 50 رجلا في أفريقيا.

وبعد أزمة الزيت والسكر 2011 التي شهدتها الجزائر والذي يعتبر ربراب بارون لهذه المواد والدولة تدعمه بالمال وتعفيه من الضرائب، حينما خلق ثروة من أموال الشعب، فأراد أن يبين نفسه الضحية خاصة وان الحكومة بدأت تضيق عليه من خلال موافقتها على عدة مشاريع خاصة بإنتاج

---

[1] جمال كريمي، **انهيار الحزب الحاكم في الجزائر**، الوطن، الأربعاء 16 أكتوبر 2019، 22:00.

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم2020/06/01 https//alwatannews.net

[2] جمال كريمي، المرجع السابق.

مادة السكر التي احتكرتها سيفتال المملوكة لرئيس المدير العام ربراب ومنحها لمجمع معزوز ومؤسسات خاصة أخرى ليبقى مصير ربراب معلقا، أما الحرب ستتواصل، لكن استخدم يسعد ربراب ثروته الضخمة ليكون ليس فقط أول المشاركين في المظاهرات ضد بوتفليقة ولكن يبدو انه من موليها أيضا و تحريك وسائل الإعلام الرسمي ومواقع التواصل الاجتماعي.

ب _ علي حداد:

علي حداد صاحب أهم ثروة في الجزائر وإفريقيا الذي احتل المركز الثاني بعد رجل الأعمال الجزائري يسعد ربراب في قائمة أغنياء الجزائر بثروة قيمت حوالي 400 مليون اورو ، وحداد يكون رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، والذي يمتلك شركة عملاقة تسيطر على قطاع الأشغال العمومية في الجزائر.[1]

أصبح اسم حداد يتداول بكثرة في وسائل الإعلام الجزائرية خاصة بعد أن فازت شركته بصفقة انجاز الطريق السيار شرق غرب.

ويرتبط حداد بعلاقات وثيقة بالمسؤولين والوزراء في الدولة الجزائرية وعلى رأسهم السعيد بوتفليقة شقيق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ووزير الصناعة والمناجم عبد السلام بوشوارب ورئيس العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد إضافة إلى آخرين مما جعله ينجح في التأثير على أصحاب القرار السياسي في الجزائر بعدما نجح في إقالة الوزير الأول عبد المجيد تبون بعدما هدد بفتح ملف الفساد الذي سيتضرر منه و تشير وسائل الإعلام الجزائرية أن حداد قام بدعم المرشح بوتفليقة للانتخابات الرئاسية 2014/2009 وقام بتمويل حملته الانتخابية.[2]

وتقول الأنباء أن رجل الأعمال على حداد أو المعروف في الوسط الجزائري برجل الزفت نتيجة احترافه للمشاريع خاصة مشروع الطريق السيار شرق غرب أن ثروته قد تضخمت بسرعة في عهد الرئيس بوتفليقة بطريقة تثير الريبة.

---

[1] رياض الصيداوي: المرجع السابق، ص، ص،96، 98، 100.

[2] مصطفى إبراهيم، **سقوط إخطبوط الجزائر، حكاية علي حداد محترف عالم الكبار**، الاثنين 01 ابريل 2019، 05:27.

وبعد موجة الاحتجاجات والمطالبة بتنحي بوتفليقة وحاشيته والقبض على عدة مسؤولين بتهم فساد لم يسلم على حداد منها و وجهت لهم تهم بتزوير وثائق إدارية وامتلاك جوازي سفر بطرق غير قانونية.[1]

3_ تفكك النخب العسكرية:

وهذا بسقوط بعض النخب العسكرية في الجزائر بتهم ثقيلة فأوقفت مصالح الأمن كل من الجنرال توفيق الذي يعتبر من المقربين لسعيد بوتفليقة، وطرطاق الرئسيين السابقين للجهاز المخابرات بتهم التآمر على الجيش والحراك الشعبي،[2]وكم تم إقالة خمس جنرالات بتهم فساد أوضحت المصادر أن الجنرالات مناد نوبة القائد السابق لدرك الوطني، وحبيب شنتوف القائد

وسعيد باي وعبد الرزاق شريف وهم قادة سابقون لمناطق عسكرية وبوجمعة بودوار المدير السابق للمصالح المالية بوزارة الدفاع الذين مثلوا أمام قاضي التحقيق في المحكمة العسكرية بالبليدة وقد تم التحقيق معهم في تهم فساد وحيازة أملاك مشكوك فيها.[3]

أخذت تفكك النخب الحاكمة في الجزائر مسار كرة الثلج، فمع كل حراك يوم جمعة إلا وتزداد عمليات الانشقاق وتضعف الدائرة المحيطة بالنواة الصلبة للسلطة.

وشجع المترددون على تغير موقفهم هو إدراكهم المتصاعد بان مصلحتهم لم تعد مع بوتفليقة وإنما مع الحراك الشعبي، ولعب الجيش بقيادة قائد الأركان الفريق احمد قايد صالح دورا كبيرا في في

---

[1] بوبكر بلقاسم، علي حداد نهاية إمبراطور الزفت، آلترجزائر، 07 يونيو 2019
تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/06/10.
ultraalgeria.ultrasawt.com

[2] عربي 21، **توقيف سعيد بوتفليقة والجنرالين توفيق وطرطاق**، السبت 04 مايو 2019،19:00.
تاريخ الاطلاع يوم 2020/08/08. **Arabi21.com**

[3] الغد، **توقيف 5 جنرالات في الجزائر بعد إقالتهم بسبب الفساد**، 14 أكتوبر 2018.
تاريخ الاطلاع على الويب يوم 2020/08/08. **alghad.tv**

دفع المحيطين ببوتفليقة إلى الانشقاق عليه، فموقف المؤسسة العسكرية أو الجيش لم يكن محايد فقط وإنما دافعا إلى ضرورة لتنحي الرئيس عبر المواد 102 ،08، 07 من الدستور الجزائري.[1]

تاريخ الاطلاع على صفحة الويب يوم 2020/06/10.

[1] رياض الصيداوي، المرجع السابق، ص، 111.

خلاصة الفصل الثاني:

عرفت الجزائر في العشرين سنة الأخيرة قضايا فساد متعددة تمثلت في نهب وتبديد المال العام و اختلاس مليارات الدولارات وتلقي الرشاوى والتهرب الضريبي واستعمال المزور، وتورط فيها العديد من المسؤولين الكبار في الدولة.

وتزامن هذا الوضع مع ارتفاع أسعار النفط وتبني الحكومة الجزائرية جملة من التدابير والبرامج التنموية الاقتصادية الذي خصص له غلاف مالي قدره الخبراء بحوالي 30440 مليار دينار جزائري، ومن خلال هذه البرامج حول الجزائر إلى ورشة ومملكة للفساد بسبب المشاريع الكبرى المتعددة.

ومن أهم صور الفساد في الجزائر بنك وشركة طيران الخليفة التي من خلالها تبديد عشرات المليارات الدولارات تورط فيها 75 متهما والتي بدأت أطوارها عام 2002، ويضاف إلي ذلك فضيحة سوناطراك حيث تشير إلى تلقيها إلى رشاوى وعمولات من قبل وزير الطاقة شكيب خليل واطراف أخرى وطنية وأجنبية على مدى عدة سنوات، و نتجه إلى الأشغال العمومية حيث نجد قضية السيار شرق غرب الذي بلغت تكلفته حوالي 6 مليار دولار عام 2006 ليرتفع إلى 11 مليار دولار في عام 2011 وتورط فيها عدة شركات محلية وأجنبية، لي تبرز عدة نماذج للفساد في الجزائر خاصة في العهدتين الأخيرتين للرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي هزت الرأي العام وزاد الوضع تأزمنا قضية البوشي ومحاولة إغراق الجزائر بـ: 07 قناطير من الكوكايين وحركة موجة الغضب للجزائريين مما أدى به إلى الخروج إلى الشارع مطالبين بتغير النظام الفساد ونجد منها قضيتي تركيب السيارات والتي تورط فيها عدد بارز من وزراء ومسوؤلين في الدولة بتهمة تجميع ثروات ضخمة وغير شرعية وقدر الخسائر التي تكبدتها الدولة في هذه القضية بحوالي 128 مليار دينار، وقضية والتمويل الخفي لحملة الانتخابية للرئيس المنتهية عهدته عبد العزيز بوتفليقة، واستمر غضب الشعب الجزائر والتظاهر كل يوم جمعة غداة إعلان بوتفليقة نيته لترشح لعهدة خامسة في وسط يسوده التساؤل من يحكم في مكان رجل مريض وفوق كرسي متحرك، وطبعا اتجهت الأنظار إلى أخيه السعيد بوتفليقة الذي يعد احد اكبر رموز الفساد لدى الجزائريين، واستمرت الشعارات واللافتات بعدم قبول الترشح، لتتدخل المؤسسة العسكرية بقيادة قائد الأركان

الفريق احمد قايد طالب بإلقائه خطابه في ورقلة لتفعيل المادة 102 والإعلان عن حالة العجز، ليستقيل المرشح عبد العزيز بوتفليقة وبداية انهيار الإمبراطورية البوتفليقة التي كان يتربع على عرشها لمدة عشرين سنة، ليتوال زوال نظامه ونخبته الحاكمة من رجال سياسة ورجال أعمال وبعض القادة العسكريين وفقدانه لشرعيته ومحاكمتهم بتهم فساد ضخمة تكبدت الخزينة العمومية من جرائها خسائر جمة.

خاتمـــــــــــــــــــــــــــــــــــة

الفساد المالي ظاهرة عالمية خطيرة تختلف درجة خطورته من مجتمع إلى أخر بدراجات متفاوتة، ونجد انه يرتفع في المجتمعات النامية ذات الاقتصاد الريعي لتوفر فرص الربح وضعف نظم المراقبة والمساءلة.

ولم تكن الجزائر في موضع أفضل من باقي دول العالم التي استشرى فيها الفساد بمختلف أنواعه ومستوياته وكذا في مختلف القطاعات سواء القطاع الاقتصادي أو القطاع السياسي أو القطاع الاجتماعي، وصار الفساد في الجزائر حالة مرضية معقدة انتشر في مختلف مفاصل الدولة فهو يعرقل عملية الإصلاح والاستثمار، فهو يعطل كل البرامج التنموية التي تعمل الحكومة على وضعها فقد عاشت الجزائر عدة قضايا فساد في مختلف القطاعات أهمها الأشغال العمومية والقطاع المصرفي سببت لدولة خسائر ضخمة في الخزينة العمومية مما اثر بالسلب على الدولة. ومن خلال وعي المواطنين بخطورة الوضع على البلاد وضرورة التغير والإصلاح الجذري للنظام فقد فقدت السلطة ثقة المواطنين بها وانهيار شرعية النظام السياسي وزوال كل المظاهر والدوافع الداخلية من رضا وقبول، وحدوث انشقاق بين الجماعات والقوى السياسية والاجتماعية، و ينبعث من كون انهيار الشرعية حين يؤدي إلى زوال الوازع الداخلي للأفراد الذي يرتبط وجوده بالشرعية فانه يحل بذلك علاقات تقوم في أساسها على الإكراه والقوة بدلا من القناعة والرضا فحيث يرفض الناس طاعة حكامهم فلا مناص لأصحاب السلطة من ممارسة الإكراه والقصر بغية على العمل على إلغاء المجتمع ضمن الوضع الراهن، ومن خلاله أصبح المواطن الجزائري لا يثق في حكامه وصانعي القرار السياسي فعبر بالتغير بالطرق السلمية كالاحتجاجات المتكررة أو بما يعرف بالحراك الشعبي وكذا مقاطعة الانتخابات التشريعية والرئاسية أو بما يعرف بالعزوف الانتخابي، وجاء التغير يوم 22 فيفري 2019 بخروج الألف الجزائريين في حراك شعبي غير مسبوق للتنديد بترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لولاية انتخابية خامسة، رغم حالة العجز التي عانى منها منذ 2012.

غير أن من ابرز الدوافع التي جعلت الجزائريين يكسرون حجز الصمت ويعبرون عن منسوب كبير جدا من السخط على السلطات الحاكمة هو تفشى الفساد في مختلف دواليب القطاع الحكومي والقطاع الخاص، و ما ترتب على ذلك إهدار المال العام وبالتالي تردى أوضاع الشعب الجزائري.

النتائج:

من خلال دراستنا لتأثير الفساد المالي على شرعية النخب الحاكمة في الجزائر في الفترة الممتدة مابين 2000/ 2019 تم التوصل إلى النتائج التالية:

_ تعرفنا على الفساد المالي الذي يعتبر مخالفة الأحكام والقواعد المالية لتحقيق مكاسب شخصية، مرورا بأهم مظاهره ومن بينها الرشوة والإسراف ونهب المال العام وكذا تهريب الأموال وتبيضها والتهرب الجمركي دون إغفال المحسوبية والمحاباة.

أما عن أثار الفساد المالي فهو يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تدني الاقتصاد العام حيث يحد من الموارد المخصصة للاستثمار ويسيء من توجيهها أو يزيد كمن كلفتها.

_ يؤثر على الإنفاق الحكومي من خلال سوء تخصيص الموارد وإغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات والأنشطة الاقتصادية الهامة.

_ يتسبب الفساد في تصاعد حالات العنف والانقسامات داخل المجتمع، وإضعاف الاستقرار السياسي مما يؤدي إلى اختلال النظام العام للدولة مما يعيق الديمقراطية والإصلاحات الوجهة للسوق.

_ التوزيع غير العادل للثروة بين أبناء البلاد مما يساهم في شيوع حالات الفقر وتردي الأحوال المعيشية الاجتماعية.

_ الفساد المالي يؤثر على الشرعية السياسية من خلال خسارة الثقة العامة في النظام السياسي ونخبته الحاكمة وبالتالي يعرقل تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، كما يؤثر على ضعف المشاركة السياسية ويشوه المناخ الديمقراطي .

_ يؤثر الفساد المالي سلبا على كل أشكال التنمية و عجز مؤسسات الدولة.

_ كما اثر الفساد المالي في الجزائر بالسلب على الاقتصاد الوطني بسبب تصاعده الخطير وتغلغله أوساط المؤسسات الحكومية، والذي شمل القطاع العام والقطاع الخاص طيلة العشرون سنة الماضية التي عرفت انتشار رهيب للفساد المالي أوساط كبار المسؤولين بتورطهم في عدة

قضايا فساد كبرى أنهكت الاقتصاد الجزائري وعرقلة عملية التنمية بسبب غياب أو ضعف المؤسسات الرقابية مما تسبب في سخط كبير أوساط الشعب الجزائري والمناداة بضرورة التغيير الجذري ورحيل أذناب العصابة ومحاسبتها وكذا المناداة ببناء دولة القانون ذات سيادة وهذا ما تحقق من خلال الحراك الشعبي السلمي الحضاري الذي ولد في فيفري 2019.

وهذا ما اثبت صحت فرضيات الدراسة.

التوصيات:

وقد خلصت دراسة تأثير الفساد المالي على شرعية النخب الحاكمة في الجزائر إلى إتباع بعض الإجراءات الضرورية للحد من هذه الآفة الخطيرة التي تهدم الاقتصاد الجزائري ومن أهم هذه الإجراءات مايلي:

ـ تطوير المنظومة القانونية والعمل بالأحكام القانونية والحفاظ عليها بما يحفظ الحريات العامة، والتداول السلمي للسلطة.

ـ تفعيل مؤسسات محاسبة رقابية فعلية وليس شكلية وضرورة تبني إستراتيجية واضحة في مجال مكافحة الفساد، وضرورة إشراك المواطن والإعلام في العملية وتفعيل قوانين مكافحة الفساد وتزويدها بمسؤوليات عقابية ردعية.

ـ تفعيل دور المجتمع المدني ما يمكنه من المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ـ القيام بإصلاحات جذرية للدولة الجزائرية مراعية بذلك البيئة الداخلية الجزائرية وضرورة محاسبة المسؤولين المتورطين في الفساد ومحاسبتهم واسترجاع ما نهب.

ـ إجبارية تطبيق التصريح بالممتلكات لجميع موظفي الدولة مهما كانت صفتهم ومنصبهم.

ـ تجريم صور ومظاهر الفساد المختلفة خاصة بعض السلوكيات السلبية المنتشرة بكثرة في المجتمع الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

Les Références

قائمة المراجع:

أولا/ المصادر:

1_ فرح أديبة (وآخرون)، **معجم القاموس، قاموس عام لغوي علمي ، عربي انجليزي، انجليزي عربي ، المزدوج**، ط6،(بيروت: مكتب الدارسات والبحوث، دار الكتب العلمية، 2016).

2 _ إدريس سهيل، **المنهل، قاموس فرنسي عربي** ، دار الأدب للنشر والتوزيع، دت.

ثانيا/ الكتب:

1_ الفتلاوي إيناس عباس يونس، **مظاهر الفساد الإداري والمالي وسبيل مواجهته**، دراسة نظرية، دم، دت.

2_ الصيداوي رياض، **نهاية زمن بوتفليقة صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر**، ط3،(دم، 2019، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع).

3_ الطيب مولود زايد، **علم الاجتماعي السياسي**، (ليبيا: منشورات جامعة السابع من ابريل، دار الكتب الوطنية).

4_ الشيمي محمد نبيل، **النخبة السياسية وتأثيرها في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، 17يناير2016).

5_ الشطي إسماعيل (وآخرون)، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط1، ط2 (بيروت: مركز الوحدة العربية، مارس 2004، ديسمبر 2004).

6_ الرضواني محمد، **النخبة السياسية من رفض الإيديولوجيات إلى مصالحة الديمقراطية، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة**،(دم، مؤمنون بلا حدود للدراسات والتوزيع،2017).

7_ بوب جيرمي، **المرجعية الشفافية الدولية**، (ترجمة سكهجا باسم)،(الأردن: مؤسسة الأرشيف العربي، دت).

8_ بيومي على محمد، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**،(القاهرة، الكويت، الجزائر: دار الكتاب الحديث، دت).

9_ بوساق محمد المدني، **التعريف بالفساد وصوره من والوجهة الشرعية** ، (الجزائر: ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، دت).

10_ برو فليب، **علم الاجتماع السياسي**، (ترجمة عرب صيصلا محمد)، ط1(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).

11_ جونسون مايكل، **متلازمات الفساد الثروة والديمقراطية**، (ترجمة، الياسين نايف)، ط1، (المملكة العربية السعودية: دار العيبكان للنشر،2008).

12_ جابي ناصر، **الجزائر سنوات بوتفليقة، مقالات في الساسة والاجتماع**، ط1 (الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).

13_ دنلفى جونس دراريزك باتريك ، **نظريات الدولة الديمقراطية**، (ترجمة هشام احمد محمد)، ط1، (دم، مكتبة التنوير، 2013).

14_ والي خميس حزام، **إشكالية الشرعية السياسية في الأنظمة العربية مع الإشارة إلي حالة الجزائر**، ط1، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيت النهضة ، فبراير2003، نوفمبر2006).

15_ كافي مصطفى يوسف، **جرائم الفساد غسل الأموال السياحة الإرهاب الالكتروني المعلوماتية**، ط1 ،(دم، دار الرواد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، دت).

16- سرور أحمد فتحي، **الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية**، طبعة معدلة،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1995).

17_ عارف نصر محمد، **ابستومولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي النظرية والمنهج**، ط1، (دم، مجد المؤسسة الجامعية لنشر التوزيع).

18_ فارس طه، **أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية**،(دم، دت).

19_ قوي بوحنية، **العدالة الانتقالية في التجارب العربية الحقيقة والمصالحة وأولويات السلم الأهلي (الصفح والذاكرة)**،(دم، دار حامد للنشر والتوزيع).

20_ رحايبي حبيبة، **الشرعية في الخطاب السياسي السني بين الثبات والتغير**،ط1(دم، المركز الديمقراطي العربي، دت).

21_ شلبي أحمد، **الفساد السياسي أسبابه وطرق مكافحته سياسيا'إداريا'اقتصاديا'اجتماعيا**، ط1، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث،2012).

22_ شلاطة أحمد زغلول (وآخرون)، **النخب والانتقال الديمقراطي التشكيل والمهمات والأدوار**، ط1(بيروت: دم، المركز العربي الديقراطي، دت).

ثالثا/ المجلات العلمية:

1_ أبو عرقوب إبراهيم (وآخرون)، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مركز الدارسات للنشر والتوزيع بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، العدد: 83، ربيع 2018.

2_ احمد محمد نعم، علي جاسم عبد الباسط، مشروعية الضريبة، دراسة قانونية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، العدد:3 ،المجلد: 14، نيسان 2007.

3_ الفتلاوي رياح، كريم صباح، نظرية الحق الإلهي والعقد الاجتماعي دراسة مقارنة، جامعة الكوفة: مركز دراسات الكوفة، العدد: العاشر، 2008.

4_ المجمعي محمد شطب عيدان، النخبة السياسية و أثرها في التنمية السياسية، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، العدد: 4، دت.

5_ بوسعيود سارة، عقون شراف: واقع الفساد في الجزائر وآليات مكافحته، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، العدد: 01، المجلد: 27، 05 جوان 2018.

6_ زردمي علاء الدين، دور النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية، الجزائر أنموذجا، **مجلة الفكر**،العدد:16، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ديسمبر 2017.

7_ كردودي صبرينة، وصاف عتيقة، الوقاية من الفساد المالي والإداري من منظور الفكر الإسلامي مشكلة الإثراء غير مشروع لموظف الوظيف العمومي، **المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد: 07، 2017.

8_ كريفار مراد و بربي محمد أمين،" دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بلاشارة لحالة الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد: 17، السداسي الثاني، 2017.

9_ علاق أمينة، نخبة أم نخب قراءة في المفهوم، الأدوار والإشكاليات، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد:28، مارس 2017، جامعة قسنطينة، تخصص صحافة

رابعا/ الندوات والمؤتمرات:

1_ الجيوس عبد الله محمد، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، 2003/10/6، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات واللقاءات العلمية.

2_ غانم نزار عبد الأمير تركي، **الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام2003**، المؤتمر السنوي 2017.

College of law /univarsity of kerbala_ uokerbala.edu.iq

خامسا/ المحاضرات:

1_ الشكراوي هادي حميدي، **النظريات الثويوقراطية**، كلية القانون، قسم القانون العام، جامعة بابل: محاضرة القانون الدستوري رقم09 الفصل الثالث.

2_ مسكين عبد الحفيظ، **محاضرات في الفساد وأخلاقيات العمل**،(مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية، جامعة جيجل: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)،2017/2016.

سادسا/المذكرات:

ا/ الأطروحات:

1_ فتيحة حيمر، ظاهرة الفساد في الجزائر(1989_2013) دراسة تحليلية وصفية رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر 03: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، 2014).

ب/ الرسائل والمذكرات:

1_ بورني زكرياء، **النخبة السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009/ 2010).

2_ زبيري عبد الله، **النخبة السياسية في الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر03: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، نوفمبر 2001).

3_ محمد حليم لمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، 2003/2002).

4- مجبور فازية، **إصلاح الدولة ومكافحة الفساد في الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو: مدرسة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، 15 جوان 2015).

5_ معقاقي أسامة، **النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي دراسة حالة تونس**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص الدراسات المغاربية،2010 /2011).

6_ العمراري فريدة، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية ،دراسة حالة مص**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص أنظمة سياسية مقارنة والحوكمة، 2014/2013).

7_ باجي عمران محمد، **تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2011/2003)** (مذكرة لنيل مقدمة لاستكمال متطلبات لماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، 2014/2015).

8_ صاحبي سهام، **الآثار الاقتصادية للفساد المالي على الدول العربية (دراسة حالة الجزائر)** (مذكرة مكملة تتضمن لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، 2017/2016).

9_ قوري طانية ، حمانة سعاد، **الفساد المالي واليات مكافحته**، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق جامعة بجاية: فرع قانون العام للأعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون،2014/2013).

10_ رحاب عواطف، **دور النخبة السياسية في عملية التنمية السياسية، تركيا أنموذجا**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة: تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2014/ 2015).

11_ ضافري زينة، **أزمة الشرعية وبناء المؤسسات في النظام السياسي المصري 2015/2011**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة أم البواقي: شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، 2017/2016).

12_ عليان جاسم محمد خليل، **مبدأ شرعية السلطة**، بحث استكمال شهادة البكالوريوس في القانون، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي العراق: قسم القانون، 2018).

ثامنا/ المقالات الالكترونية:

1_ أبو العلا محمد عبده، **السلطة والعصيان المدني، قراءات في مفهوم الشرعية السياسية عند رونالد دوركين، قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة**، 22 ديسمبر 2016.

https://www.mominoun.com

2_ أبو حبلة علي، **الشرعية الثورية في مفهومها تناقض والشرعية الدستورية**، دنيا الوطن، 2013/07/10.

ali_ablahableh@yahou.com

3- البرحلي خالد، **فساد بوتفليقة والأرقام السرية في البنوك السويسرية لجنرالاته**، هسبريس، جريدة الكترونية مغربية.

www.hespress.com

4_ البليدي كمال، **البوشي جزار يطيح بجنرالات ومسؤولين كبار في الجزائر**، جريدة العرب، الثلاثاء 2018/07/10.

5_ الشنقيطي محمد بن المختار، **النظام الرسمي العربي بين شرعية البناء وفاعلية الأداء**، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/04/01.

http://www.aljazeera.net

6_ آيت حمادوش لويزة، الحراك **الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي**، 2019/03/19.

https://studies.aljazeera.net

7_ ناصري إبراهيم، **النخب في شرق إفريقيا، دراسة مستقبلية قراءات افريقية**، دراسات وبحوث، 2018/03/26.

airrtafrican/home/new

8_ بلقاسم بوبكر، **علي حداد نهاية إمبراطور الزفت، آلترجزائر**، 07 يونيو 2019.

https://ultrasawt.com

9_ بودهان ياسين، **الشباب الجزائري عازف عن السياسة**، 2013/09/21.

http://www.aljazeera.net

10_ زماموش فتيحة، **العزوف الانتخابي في الجزائر الهاجس والرهان**، 13 يناير 2017.

https://www.ultrasamt.com

11_ وطفة علي أسعد،_**في مفهوم النخبة مقاربة بنائية، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية**، الإصدار الأول، مايو2015.

www://tanwair.net

12_ ختال نور الدين، **إمبراطورية الخليفة البداية والنهاية**، 15 ماي 2015، موقع الحوار.

Elhiwardz.com /nationa

13_ م، إسلام ، جريدة الخبر، 23 يناير2020.

Elkhabar .com

14_ كريمي جمال، **انهيار الحزب الحاكم في الجزائر**، الوطن، الأربعاء 16 أكتوبر 2019.

htt://alwatannews.net

15_ لحياني عثمان، **فضائح فساد لا تنتهي في الجزائر، سوناطراك وعلاقات خارجية**، العربي الجديد، 2016/10/24.

Alaraby.com

16_ علوان منتهى حسان ، **أسباب ضعف الشرعية أو فقدانها**، الحوار المتمدن، المحور، مواضيع سياسية، 2016/06/16

www.m.ahewar.org

17_ عبد العاطي عادل، **أزمة الشرعية في الحركة السياسية السودانية**، 2000/10/10.

www.mafhoum.com

18_ العربية، **الجزائر3 فضائح فساد كبيرة تسيء لفترة بوتفليقة**، فرانس برس، 17 ابريل 2015.

https://www.alarabiya.net

19_ الجزائر 24

aljazair24.com

20_ استراد السيارات آسيوية جاهزة داخل حاويات وعرضها في السوق على أنها مصنوعة في الجزائر

telexpresse.com

21_ تأكيد إحكام مشددة بالسجن بحق مسؤولين جزائريين سابقين في عهد بوتفليقة، 2020/03/25.

france24.com

22_ قناة العالم، **الجزائر تفتح ملف تمويل بوتفليقة،** الجمعة 6 ديسمبر 2019.

Alalamtv.net/news

23_ جريدة الخبر، **تفاصيل محاكمة كمال البوشي،** 2019/07/19

https://www.elkhabar.com

24_ الجزيرة، الجزائر، **80 قتيلا في مواجهات بمنطقة القبائل،** 2001/04/30.

https://www.aljazeera.net

25_ العين الإخبارية، **احتجاجات الجزائر من شرارة أكتوبر 1989 إلى حراك مارس 2019،** السبت 2019/03/09.

https://ala ain.com

26_ مظاهرات بالجزائر وتصاعد الجدل عول ترشح بوتفليقة، 2014/04/08

https://www.aljazeera.net

27_ بي، بي، سي، **عام على حراك الجزائر، م الذي تحقق؟**، 22 فيفري 2020.

https://www.bbc.com

28_ عربي، **كواليس استقالة بوتفليقة ومعركة السقوط المبكر للرئاسة**، الجزائر، الأناضول، 03 ابريل 2019.

https://m.arabi21.com

29_ عربي21، **توقيف سعيد بوتيفليقة والجنرالين توفيق وطرطاق**، السبت 04 مايو 2019.

Arabi21.com

30_ الغد، **توقيف 5 جنرالات في الجزائر بعد إقالتهم بسبب الفساد**، 14 أكتوبر 2018.

alghad.tv

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	الإشكـــــــال	الصفحة
01	الشكل رقم (01) دورة غسيل الأموال	17
الرقم	الجـــــــداول	الصفحة
01	الشكل رقم (01) أنواع الفســـــــــاد	15
02	الشكل رقم (02) تطور مؤشر الفساد في الجزائر من سنة 2003 إلى سنة 2016	46
03	الشكل رقم (03) أهم قضايا الفساد الذي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة	56

الفهرس العـــــــــام

الفهرس العام	الصفحة
الإهداء	**–**
شكر وعرفان	**–**
ملخص الدراسة	**–**
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للفساد المالي والشرعية السياسية والنخب الحاكمة	**41_01**
مقدمة	**07_01**
تمهيد	**09**
المبحث الأول: مفهوم الفساد	**10**
المطلب الأول: تعريف الفساد وأنواعه	**13_10**
المطلب الثاني: تعريف الفساد المالي واهم مظاهره	**18_13**
المطلب الثالث: أثار الفساد المالي.	**20_18**
المبحث الثاني: مفهوم الشرعية السياسية	**20**
المطلب الأول: تعريف الشرعية السياسية.	**23_20**
المطلب الثاني: مصادر الشرعية السياسية وأنواعها	**30_24**
المطلب الثالث: أسباب فقدان الشرعية السياسية.	**31_30**
المبحث الثالث: مفهوم النخب الحاكمة.	**31**
المطلب الثاني: تعريف النخب الحاكمة	**37_31**
المطلب الثالث: أنواع النخب الحاكمة	**40_37**
خلاصة الفصل الأول	**41**
الفصل الثاني: الفساد المالي في الجزائر 2000 / 2019.	**68_42**
تمهيد	**43**
المبحث الأول: واقع و مظاهر الفساد المالي في الجزائر	**47_44**

المطلب الأول: مظاهر الفساد المالي في الجزائر	**47_44**
المطلب الثاني: أهم قضايا الفساد المالي في الألفية الثالثة.	**57_48**
المبحث الثاني: مظاهر تآكل الشرعية السياسية في الجزائر.	**57**
المطلب الأول: الاحتجاجات التي شهدتها الجزائر في الحقبة الأخيرة.	**62_57**
المطلب الثاني: تفكك النخب الحاكمة في الجزائر.	**66_62**
خلاصة الفصل الثاني	**68_67**
خاتمـــــــة.	**72_68**
قائمة المراجع	**84_73**
فهرس الجداول و الأشكال	**85**
الفهرس العام	**86**